

النظام القانوني للأحوال الشخصية في تونس ومصر

نظام الزواج - مسئولية المأذون والموثق بشأن عقد
الزواج - تعدد الزوجات - النفقة - دور بنك
ناصر الاجتماعي في الوفاء بالنفقة الزوجية -
الطلاق - مسئولية الموثق والمأذون بشأن شهادة
الطلاق - باقى مناحى الأحوال الشخصية فى
البلدين

للدكتور / مجدى المتولى

النظام القانوني للأحوال الشخصية في تونس ومصر

نظام الزواج - مسئولية المأذون والموثق بشأن عقد
الزواج - تعدد الزوجات - النفقة - دور بنك
ناصر الاجتماعي في الوفاء بالنفقة الزوجية -
الطلاق - مسئولية الموثق والمأذون بشأن شهادة
الطلاق - باقى مناحى الأحوال الشخصية فى
البلدين

الدكتور / مجدى المتولى

بسم الله الرحمن الرحيم

((وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما))

صدق الله العظيم

(٥)

المحتويات

٩	مقدمة
	<u>الفصل الأول</u> الأحكام القانونية الخاصة بالزواج فى
١٣	تونس ومصر
	المبحث الأول
١٤	النظام القانونى للزواج فى تونس
١٤	- فى الوعد بالزواج
١٤	- فى عقود الزواج
١٦	- أحكام عقود الزواج التى يبرمها التونسيون خارج تونس
١٦	- أحكام عقود الزواج التى يبرمها الأجانب فى تونس
١٦	- فى شروط الزواج
١٧	- الموانع المؤبدة من الزواج
١٧	- الموانع المؤقتة من الزواج
١٨	- سن الزواج
١٩	- أحكام المهر
٢١	- حظر تعدد الزوجات
٢٢	- الزواج الفاسد
٢٢	- آثار الزواج الفاسد
٢٣	- حقوق الزوجية المتقابلة
٢٣	- حل النزاعات الزوجية

٢٥	- الشهادة الطبية السابقة على الزواج
٢٧	- النسب
٢٩	- الحضانة
٣٢	- العدة
٣٣	- النفقة
٣٣	- نفقة الزوجية
٣٤	- نفقة القرابة
٣٥	- أحكام عامة لكل النفقات

المبحث الثانى :

٣٧	النظام القانونى للزواج فى مصر
٣٨	- التزامات المأذون بخصم عقد الزواج
٤٢	- أحكام النفقة الزوجية
٤٢	- فى وجوب النفقة
٤٣	- العجز عن النفقة
٤٤	- التطليق لعدم الانفاق
٤٤	- تقدير النفقة
٤٥	- نفقة العدة
٤٥	- نفقة المتعة
٤٥	- نفقة المفسار
٤٦	- فى اجراءات نظر دعاوى النفقة الزوجية

- دور بنك ناصر الاجتماعي في الوفاء
بالنفقة الزوجية . ٤٧
- مسكن الزوجية ٥٠
- أحكام المهر ٥١
- سن الحضانة ٥٢

٥٥ الفصل الثاني النظام القانوني للطلاق في مصر وتونس

المبحث الأول

- النظام القانوني للطلاق في تونس ٥٦
- أسباب الطلاق ٥٧
- إجراءات الطلاق وسلطة إيقاعه ٥٨
- أحكام المحاكم بالطلاق وبطلان الزواج ٥٩
- آثار عقد الزواج المقتضى بطلانه ٦٠

المبحث الثاني

- النظام القانوني للطلاق وفقا للقانون المصري ٦١
- الشقاق بين الزوجين والتطليق للضرر ٦٢
- الطلاق في حالة الضرر الناجم عن الزواج بآخرى ٦٤
- أحكام الطاعة وما يترتب عليها من آثار ٦٥
- التطليق لغيبة الزوج أو لحيسه . ٦٥

- ٦٦ - التفريق بالعيب
- ٦٧ - الاحكام الخاصة بشهادة الطلاق فى القانون المصرى .
- ٦٧ - التزامات المأذون بشأن شهادة الطلاق
- ٦٨ - التزامات موثق شهادة الطلاق

الفصل الثالث الأحكام القانونية للقيط والمفقود والتبنى

- ٧٤ - أحكام القيط فى القانون التونسى
- ٧٥ - أحكام الكفالة فى القانون التونسى
- ٧٦ - أحكام التبنى فى القانون التونسى
- ٧٩ - أحكام المفقود وفقا للقانون التونسى
- ٨٠ - أحكام المفقود وفقا للقانون المصرى

الفصل الرابع جانب من ملامح دعم اسهامات المرأة فى الحياة العامة فى مصر وتونس

المبحث الأول

- ٨٢ المرأة التونسية وفرص مشاركتها فى الحياة العامة

المبحث الثانى

- ٩٠ فرص مساهمة المرأة المصرية فى الحياة العامة

خاتمة

- ملحق ملتقطات من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- ٩٥

مقدمة

مع قيام ما يسمى بالنظام العالمى الجديد . وتحجيم أثر الحدود الثقافية بين الدول . صار من الأمور اللازمة لاستكمال حلقات التعاون الإنسانى ضرورة تبادل المعارف الخاصة بقياس وسلوك البشر . دعما لهذا التعاون وتيسيرا له . ويغاف السى ذلك أن التنمية البشرية صارت تحتل مرتبة عالية من الاهتمام بين الأمم نظرا للطفرات التى حدثت فى مجالات التقدم العلمى والتكنولوجى . ومن ثم صار الإنسان هو مركز اهتمام ما يسمى بالنظام العالمى الذى نعيشه . ويعتبر نظام الأحوال الشخصية فى أى مجتمع هو الإطار الذى يساهم الى حد كبير فى صياغة السلوك الفردى والجماعى لهذا المجتمع لما تمثله الأحوال الشخصية كنظام من تجميع لتراكمات القيم والأخلاقيات والتقاليد والخصوصيات التى تميز مجتمع عن آخر .

ونحن فى العالم العربى . وفى ظل الطرح العالمى الجديد المبنى على سيولة التبادل المعارفى . نجد أنفسنا بحاجة ماسة الى المبادرة بتعميق التعاون والتفاهم العربى بتقديم ودعم فرص التعاون المعارفى العربى سيما فى مجال مهم كالأحوال الشخصية باعتبار ان هذا المجال من المجالات التى تتبدى فيها وحدة الأمل الثقافى والمعارفى للثقافة العربية فى مجملها حتى وان تباينت من قطر الى آخر فى بعض جوانبها وعندما تعكس خصوصيات قطرية

نحترمها ونقدرها .

ولعل القارئ العزيز قد يتساءل ، لماذا بدأ الكاتب بالعرض لتونس بالذات مع مصر . وأبادر شاكرا بالاجابة باننى ارتبطت بالاخوة فى تونس بعلاقات مستمدة من نهر المودة والحب والاحترام . اذ منذ ما يقرب من عامين أو يزيد شاركت مع اخوة أفاضل مصريين وتونسيين فى تكوين جمعية الصداقة المصرية التونسية وشرفت بأن كنت وكيلا لمؤسسيها ثم امينا عاما لها بعهد اشهارها وحتى الان . وقد جاء ذلك متوافقا مع اهتماماتى بدراسة الشأن العربى عموما - فى اطار مسلمات بدهية نؤمن بها وهى مركزية وابدية العلاقة المصرية العربية باعتبارهما كما ورد بالدستور المصرى بأنها علاقات مصير ، وهى علاقات لا تحول دون تمايشنا مع الحضارات والثقافات الانسانية الأخرى بل تشجع على دعم هذا التعايش .

وقد حاولت فى هذه الدراسة العرض لنظام الأحوال الشخصية فى تونس ومصر بعورة تفيد عمليا ومن ثم فقد جاءت مركزة ومختصرة ، وهى دراسة قانونية خالصة معبرها النصوص القانونية المنظمة حتى تكون الافادة من العمل ميسرة للقارئ .

وقد جاءت الدراسة في أربعة فصول :

- شمل الفصل الأول : الأحكام القانونية للزواج في تونس ومصر .
- وشمل الفصل الثاني : النظام القانوني للطلاق في مصر وتونس .
- أما الفصل الثالث : فقد اشتمل على الأحكام القانونية للحيث والمفقود والتبني والكفالة .

وجاء الفصل الرابع مشتملا على إسهامات المرأة في مصر وتونس في الحياة العامة .

وبعد ، فنحن نأمل بهذا العمل أن نكون قد أفدنا التعاون المعارف العربي ، ونأمل أن نوفق في إصدارات مشابهة أخرى في القريب .

الفصل الأول

الأحكام القانونية

الخاصة بالزواج في تونس ومصر

نظرا لأن الزواج وما يفرغ عنه من علاقات يعد حجر الزاوية في علاقات الأحوال الشخصية والتي عنى المشرع في كل الدول المتحضرة على ضبطها وتنظيمها بقواعد قانونية أهلها أسرة ، فإن المشرع المصري والتونسي تعهدا مقد الزواج والعلاقات الناشئة عنه بالتنظيم والضبط الكافي والضامن لاقامة علاقات أسرية سليمة قادرة على بناء المجتمع وحماية استقراره وتطوره .

وسوف نعرف في الصفحات التالية للنظام القانوني للزواج في مصر وتونس ، في مبحثين متتاليين على النحو التالي :-

المبحث الأول في النظام القانوني للزواج في تونس .

المبحث الثاني في النظام القانوني للزواج في مصر .

المبحث الأول

النظام القانوني للزواج في تونس

في الوعد بالزواج :

أكد القانون التونسي على أن الوعد بالزواج لا يعتبر زواجا ولا يقضى به - وأشار القانون الى أن الزواج لا ينعقد الا برضا الزوجين - واشترط القانون لصحة الزواج اشهاد شاهدين من أهل الشقة وتسمية مهر للزوجة .

في عقود الزواج :

اشترط القانون لاثبات الزواج ضرورة ان يتم في ورقة رسمية . وهذه الورقة هي عقد الزواج الذي نظمته قانون الاحوال المدنية على النحو الآتي :

١- يبرم عقد الزواج أمام ضابط الاحوال المدنية بحضور شاهدين من أهل الشقة - ويبرم عقد زواج التونسيين بالخارج امام الاعوان الدبلوماسيين أو القنصليين التونسيين - او يبرم العقد طبقا لقوانين الدولة التي يتم فيها ابرام العقد .

٢- ويتضمن عقد الزواج البيانات الآتية :

- أ - اسماء ولقب وحرفة وسن وتاريخ ومكان الولادة وموطن ومحل الإقامة وجنسية الزوجين .
- ب - اسماء ولقب وحرفة وموطن وجنسية الوالدين .

ج - تصريح الشاهدين بان كل واحد من الزوجين في حل

من الرابطة الزوجيه .

د - اسماء ولقب الزوج السابق لكل من الزوجين مسع

تاريخ الوفاة أو الطلاق الذي ينشأ عنه انتهاء العلاقة الزوجيه .

هـ - اذا اقتضى الحال الرضى أو الاذن اللذين اشترطهما

القانون والنسب على المهر .

و - يجب على الشهود في خلال شهر من تاريخ تحرير

العقد أن يتوجهوا الى ضابط الاحوال المدنيه بمنطقتهم لاحاطته

بعورة من نموذج عقد الزواج قبل تسليم نسخه من هذا العقد .

الى من يهمه امره .

ويعاقب على مخالفة ذلك بغرامة تعادل ما يقابل عشرة

دنانير .

ويقيد عقيد الزواج فى كدفتر

المعيد لذلك ، وعلى ضابط الاحوال المدنيه الذى تحرر

فى منطقته عقد الزواج ابلاغ ضابط الاحوال المدنيه فى اماكن

ولادة الزوجين .

وعلى ضابط الاحوال المدنيه بمكان ولادة كل من الزوجين ان

يبين على عقد الزواج البيانات الخاصة بميلاد كل منهما .

وفي حالة مخالفة الاحكام المتقدمة والخافة يعقد الزواج .

يعتبر العقد باطلا ويعاقب الزوجان بالسجن مدة ثلاثة أشهر .

احكام عقود الزواج التي يبرمها التونسيون خارج تونس :

تقيد عقود الزواج التي يبرمها التونسيون خارج تونس بدفتر الزواج الموجود باقرب قنصلية تونسية بالخارج وذلك خلال الثلاثة اشهر التالية لتاريخ تحرير عقد الزواج . وفي حالة مخالفة ذلك يعاقب الزوجان بغرامة توازي ما يقابل مبلغ عشرة آلاف فرنك.

أحكام عقود الزواج التي يبرمها الاجانب بتونس :

تحرر عقود الزواج التي يبرمها الاجانب بالبلاد التونسية وفقا لاحكام القوانين التونسية استنادا الى شهادة تصدر من القنصلية التابع اليها الزوجين تشهد لهم بإمكانية عقد الزواج ويمكن لاجنبيين من جنسية واحدة أن يتزوجا أمام الامسوان الدبلوماسيين والقناصل الممثلين لبلادهم بتونس . وفي هذه الحالة يحيط الممثل الدبلوماسي علم ضابط الاحوال المدنية الذي تسم بمنطقة ابرام عقد الزواج - ويقوم ضابط الاحوال المدنية بمسح ذلك بقيد عقد الزواج بالدفتر المعد لذلك .

في شروط الزواج :

أشار القانون التونسي الى أن من شروط الزواج خلو كلا مسن الزوجين من الموانع الشرعية . وقد بين القانون هذه الموانع على النحو الآتي :

(١) الموانع المؤبدة :

وبين القانون الموانع المؤبدة بأنها القرابة أو المصاهرة أو الرضاع أو التطليق ثلاثاً .

وقد فصل القانون القرابة التي يحرم فيها الزواج بأنهمسماً أصول الرجل وفصوله " فروعة " وفصول أول أصوله وأول عمل من كل أصل وإن علا .

أما الأقارب بالمصاهرة والتي يحرم بها الزواج فهي أصول الزوجات بمجرد العقد وفروعهن بشرط الدخول بالام وزوجات الأبناء وإن علوا وزوجات الأولاد وإن سفلوا بمجرد العقد .

وعن قرابة الرضاع نص القانون على أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والمصاهرة . ويعد الطفل الرضيع دون أخوته وأخواته . ولدا للمرععة وزوجها ولا يمنع الرضاع من النكاح إلا إذا حمل في الحولين الأولين .

(٢) الموانع المؤقتة :

وقد حصرها القانون في المرأة المتزوجة إذ لا يجوز لها الزواج إلا بعد طلاقها بمعنى أنه لا يجوز تعدد الأزواج لزوجها واحدة .

وفي المقابل حظر القانون على الرجل المتزوج الزواج باخترى انطلاقاً من قاعدة حظر تعدد الزوجات ومن ثم لا يجوز للرجسـل

الانترام باخرى الا بعد تطبيق زوجته الكاشنه فى ذمته وانتهما
عدتها .

وايضا لا يجوز الزواج بالمرأة التى لا زالت فى طور العدة حتى
تنتهى عدتها فيجوز الزواج منها .

سن الزواج :

اشترط القانون التونسى أن يكون الزوج قد بلغ من العمر
عشرين عاما والزوجة قد بلغت سبعة عشر عاما . وبين القانون
أن الاستثناء من سن الزواج لا يكون الا باذن من المحكمة ولاسباب
خطيرة وللمصلحة الواضحة للزوجين - كما أشار القانون الى انه
يجوز زواج من لم يبلغها من الرشد القانونى بشرط موافقة الولى .
فان صمم راغى الزواج فى اتمامه دون موافقة الولى ، فلهما
رفع الامر الى المحكمة .

ونص القانون على أن زواج المحجور عليه لفسه لا يكون صحيحا
الا بعد موافقة المحجور له ، وللاخير أن يطلب من الحاكم فسخه
قبل البناء .

واكد القانون التونسى للاحوال الشخصيه فى بيان الولى الى أن
الولى هو العاصب بالنسب واشترط فيه أن يكون عاقلا ذكرا رشيدا .
وأضاف القانون ان القاصر ذكرا أو انثى وليه وجوبا ابوه
أو من ينسبه - وان الحاكم ولى من لا ولى له .

واعطى القانون الحق للزوج والزوجة ان يتوليا زواجهما
بأنفسهما وان يوكلتا من شاء ، كما اعطى القانون للولى حق توكيل
غيره ايضا .

ولم يشترط القانون فى وكيل الزوجين أو الولى اية شروط
خاصة وانما قيده بعدم امكانه توكيل غيره بدون اذن موكله
أو موكلته .

واشترط القانون تحديد الترتيل فى حجة رسميه على أن يتضمن
صراحة تصميم الزوجين ، ورتب القانون على تخلف هذا الشرط بطلان
العقد .

وفى مجال خيار الشرط اباح القانون اثبات خيار الشرط بعقد
الزواج ورتب القانون امكان طلب الفسخ بالطلاق دون ترتيب اى غرم
اذا كان الطلاق قبل البناء فى حالة مخالفة خيار الشرط .

احكام المهر :

عرف القانون التونسي المهر ، بأنه كل ما كان مباحا ومقوما
بالمال يصلح تسميته مهرا ويجب الا يكون نافعا وهو ملك للمرأة
تتصرف فيه كيف شاءت .

ونص القانون على انه ليس للزوج ان يجبر المرأة على
البناء اذا لم يدفع المهر .

(٢٠)

وأشار القانون الى ان المهر يعد البنية يعتبر ديناً في الذمة
لا يتسنى للمرأة الا المطالبة به فقط ، ولا يترتب على عدم الوفاء
به الطلاق .

حظر تعدد الزوجات :

حظر القانون التونسي تعدد الزوجات . ونص القانون على ان من يتزوج على زوجته وقبل خروجها من عصمته يعاقب بالسجن لمدة عام وبغرامة قدرها مائتان . اربعين ألف فرنك أو بأحدى هاتين العقوبتين - حتى لو لم يبرم هذا الزواج وفقا لاحكام القانون - كما نص القانون على معاقبة كل من ينزوج على خلاف الصيغ الواردة بقانون تنظيم الحالة المدنية وعقد الزواج بسدادات العقوبات السابقة . وفرض عليه عقد زواج ثان مع الاستمرار فى معاشرة زوجته الاولى .

كما نص القانون على معاقبة الزوج الذى يعتمد ابرام عقد زواج مع شخص معاقب وفق ما تقدم بذات العقوبات السابقة .

الزواج الفاسد

تعريف الزواج الفاسد

الزواج الفاسد هو الذى يقتضيه بشرط يتنافى مع جوهر العقد أو ينعقد بدون مراعاة رضا الزوجين ، أو يكون بأحد الزوجين مانعا شرعيا من موانع الزواج .

ويعتبر الزواج فاسدا أيضا فى حالة مخالفة الاحكام الخاصة بنس الزواج . بمعنى أن يعقد الراغبان فى الزواج العقد رغم عدم بلوغ الزوج العشرين عاما أو عدم بلوغ الزوجة السابعة عشر مسن مبرها . وعدم أخذ إذن من المحكمة .

وأياها يعد الزواج ممن يتواجد بهم موانع مؤبدة أو مؤقتة من الزواج والسبب فى سلفا زواجا فاسدا .

أشار الزواج الفاسد :

نص القانون التونسى على بطلان الزواج الفاسد وجوبا بسدون طلاق ، ولم يرتب على العقد الفاسد أى أثر ، ورتب على الدخول^{٩١} آثار الاتية :

- أ - استحقاق المرأة المهر المسمى أو تعيين مهر لها من طرف الحاكم .
- ب - ثبوت النسب .
- ج - وجوب العدة على الزوجة وتبتدىء هذه العدة من يوم التفريق .
- د - حرمة المصاهرة .

حقوق الزوجين المتقابلة

وطرق حل نزاعاتهم

ابان الفعل ٢٣ من قانون الاحوال الشخصية التونسي واجبات الزوج حيال زوجته . فواجب عليه معاملة زوجته بالعرف واحسان عشرتها وتجنب الحاق الضرر بها .

كما أوجب على الزوج الانفاق على زوجته وعلى أولاده منها على قدر حاله وحالها في مامة الشئون - ووجب القانون على الزوجة المساهمة في الانفاق على العائلة أن كان لها مال - كما أوجب عليها رعاية زوجها باعتباره رئيس العائلة وطاعته فيما يأمرها به فيما يتصل بحقوق الزوجية . وان تقوم بواجباتها الزوجية حسبما يقتضيه العرف والعادة .

وأكد القانون على انه لا ولاية للزوج على أموال زوجته الخاصة بها تأكيدا على احترام الذمة المالية للزوجة .

حل المنازعات الزوجية :

إذا اشتكى احد الزوجين من الاضرار به ولا يوجد معه بينه واشكل على المحكمة تعيين الضرر يعين حكمن . وعلى الحكمين أن ينظرا ، فان قدرا على الاصلاح اطلحا ويرفعان الامر الى الحاكم في كل الاحوال .

أما إذا اختلف الزوجان في متاع البيت ولا بينه لهما
فالقول للزوج بيمينه ، في المعتاد للرجال ، أو للزوجة بيمينها •
في المعتاد للنساء •

وان كان من البضائع التجارية فهو لمن يزاول التجارة منهما
بيمينه ، أما ما هو معتاد للرجال والنساء معا فيختلف كسل
منهما ويقتسمانه •

وفي حالة وفاة أحد الزوجين ووقوع نزاع في متاع البيت بين
الحى وورثة الميث كان حكم الوارث حكم المورث ، وذلك على النحو
المعتمد •

أما بالنسبة للهدايا التي يعطيها الزوج للزوجة بعد العقد
فانه يسترد ما بقي منها قائما • ولو تغير إذا وقع الفسخ
قبل البناء بحسب منها ولا يسترجع منها شيئا بعد الدخول •

الشهادة الطبية السابقة على الزواج

تضمن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الصادر في ٣ نوفمبر ١٩٦٤ الاحكام الخاصة بعقد الزواج . فمن على انه لا يمكن لضابط الاحوال المدنية أو العدول الذين وقع اختيارهم لتحرير عقود الزواج أن يقوموا بإبرام الزواج الا بعد أن يتسلموا من كل من راغى الزواج شهادة طبية لا يزيد تاريخها على شهرين سابقين تثبت أن الراغبين في الزواج تم فحصهما بقصد الزواج .

ويجب أن توجه بمفاه خاصة عنابة الطبيب أثناء فحص راغبى الزواج الى الاصابات المعدية والاضرابات العصبية ونتائج الامتحان على المشروبات الكحولية وغيرها من الامراض الخطره وخاصة ممرض السل ومرض الزهري .

وينبغي أن لا يعلم الطبيب الشهادة المذكورة الا بعد الاطلاع على فحص طبي عام وفحص الرئتين بالاشعة وتصورها اذا اقتضى الامر ذلك . وفحص الدم .

ويجب على الطبيب أن يطلع المعنى بالامر على ملاحظاته ويبين له مدى أهميتها . ويمكنه أن يرفض تسليم الشهادة الطبيه ان تبين له أن هذا الزواج غير مرغوب فيه ، وان يؤجل تسليم الشهادة الى أن يزول خطر العدوى من المريض أو تصير حالته الصحيه غير مفره لذريته .

ويكون الفحص على راغبى الزواج حسب اختيار الراغبين فسى
 الزواج اما لدى الاطباء ومختبرات التحليلات الطبية المقبولة لهذا
 الغرض من طرف كنابة الدولة للصحة العمومية أو بالمستشفيات العامة .
 ويكون الفحص والتحليل وتسليم الشهادات الطبية مجاناً فسى
 حالة قيام المستشفيات العامة بها .

ويجوز للمحكمة فى حالات استثنائية اعفاء راغبى الزواج
 او احدهما من تقديم الشهادة الطبية ، ولا تطلب الشهادة الطبيه
 من كلا لشخصين الراغبين فى الزواج اذا كان احدهما فى حالة
 اعتصار .

وفى حالة مخالفة ضباط الحالة المدنية أو العدول للاحكام
 الخاصة بالشهادة الطبيه المطلوبة بغرض عقد الزواج يعاقبسون
 بغرامة قدرها مائة دينار .

النسب

يثبت النسب بالفراش أو بإقرار الأب أو بشهادة شاهدين من أهل الشقة فأكثر

ولا يثبت النسب عند الإنكار لولد زوجه ثبت عدم التلاقي بينهما وبين زوجها . ولا ولد زوجه اتت به بعد سنة من غيبته الزوج عنها أو من وفاته أو تاريخ الطلاق .

ولا يعمل على الإقرار إذا ثبت قطعيًا ما يخالفه .

وتثبت أبوة وامومة مجهول النسب في حالة إقرار الولد المجهول النسب . بالأبوة لرجل والامومة لامرأة . واشترط في المقر لهما أن يكون عندهما القدرة أن يولد لهما مثل من أقر لهما بالأبوة والامومة . الثاني ، أن يصدق المقر لهما بالأبوة والامومة للولد مجهول النسب في إقراره .

وإذا وقعت الزوجة وليدها بتمام ستة أشهر فأكثر من حين عقد الزواج سواء كان العقد صحيحًا أو فاسدًا يثبت النسب للمولود من الزوج .

الإقرار بالنسب لا يرتب اثره إلا بالنسب للمقر . بمعنى أن إقرارا بشأن ما ينتسب فيه تحميل غيره بثبوت هذا النسب كأخيه أو عمه أو جده أو ابن ابنه ، ان الإقرار لا يسرى في حق

غبره المحمل به . ولا يصح الا فى حق المقر الذى يمدق بمحة هذا
الاتسار .

اذا استلحق من انجب فلى الرجل ولدا ثم انكره فان مات
المستلحق من الاب قبيل الولد ، ورثه الولد عملا بالاتسار الاول
للنسب . واما اذا مات الولد قبل الاب لم يرثه الاب وتم وقف مال
الولد فان مات المستلحق من الاب بعد ذلك صار المال لورثته .

فى حالة نفى الزوج حمل زوجته أو الولد الناتج من علاقة
الزوج ، فلا ينتفى النسب الا بحكم المحكمة ، وتقبل فى هــهـ
الحالة جميع وسائل الاثبات الشرعية .

اذا اثبتت المحاكم " المحكمة " نفى الابوة طبق فى حالة نفى
الزوج ابوته أو صحة حمل زوجته منه . يحكم القاضى بقطع النسب
والفراق الابدى بين الزوجين .

مند انقطاع الولد من نسب ابيه يخرج من المصبة ويسقط
حقه فى النفقة والميراث .

الويع فى مصر :

لا تسمع عند الانكار دعوى النسب لولد زوجة ثبت عدم
التلاقى بينها وبين زوجها من حين العقد ولا لولد زوجة أتت به
بعد سنة من غيبة الزوج عنها ولا لولد المطلقة والمتوفى عنها
زوجها اذا أتت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق أو الوفاة .

الحضانة

عرف قانون الأحوال الشخصية التونسي الحضانة بأنها حفظ
الولد في بيته والقيام بتربيته .

وقد أوضح القانون احكام الحضانة في النقاط التالية :

(١) لا اجبار للحاضنة على القيام بواجبات الحضانة اذا رغبت في
رفض الحضانة الا اذا لم يوجد غيرها .

(٢) الحضانة من حقوق الابوين ما دامت الزوجية مستمرة بينهما .

(٣) مصاريف شؤون المحضون تقام من ماله اذا كان له مال والا
فمن مال ابيه . واذا لم يكن للحاضنة مسكن فعلى الاب
اسكانها مع المحضون .

(٤) يشترط في مستحق الحضانة أن يكون مكلفا امينا قادرا على
القيام بشؤون المحضون سالما من الامراض المعدية .

ويشترط فيمن يحكم له بالحضانة اذا كان ذكرا أن يكون
عنده من يحضن من النساء وان يكون محرما بالنسبة للأنثى . وأن
يكون محرما بالنسبة للمحضون اذا كان انثى . أما اذا كان من
حكم له بالحضانة انثى فيشترط فيها أن تكون خالية من زوج دخل
بها ما لم ير الحاكم خلاف ذلك ، تغليباً لمصلحة المحضون أو اذا
كان الزوج محرما للمحضون أو وليا له أو يسكت من له الحضانة

مدة عام بعد علمه بالدخول ، ولم يطلب حقه فيها أو انها كانت مرفعا للمحضون أو كانت ام بولية عليه في آن واحد .

ويشترط في الحاضنة ألا تكون من غير دين أب المحضون اذا لم يتم المحضون الخامسة من عمره . وان لا يخشى عليه أن يآلف غير دين أبيه . ولا ينطبق هذا الشرط لو كانت الحاضنة هسى أم المحضون .

وللاب وغيره من الاولياء النظر في شأن المحضون وتأديبهم وارساله الى أماكن التعليم ، لكنه لا يبيت الا عند حاضنته وكل ذلك ما لم ير الحاكم خلافه لمصلحة المحضون .

وتسقط الحضانة اذا سافرت الحاضنة الى مكان يعسر معه على الولى القيام بواجباته نحو المحضون .

ولا يجوز للاب اخراج الولد المحضون من بلد امه الا برضاها ما دامت حضانتها قائمة وما لم تقتضى مصلحة المحضون خلاف ذلك .

ومن انتقل لها حق الحضانه بسبب غير العجز البدنى بالحضانه لا تمكن بالمحضون مع حاضنته الاولى الا برضى ولى المحضون والا سقطت حضانتها .

ولا تأخذ الحاضنه اجرة الا على خدمة شئون المحضون من طبخ وغسل ثياب ونحو ذلك بحسب العرف .

وتكون زيارة المحضون مكفولة لغير الحاضن من الابوين •
ويجوز نقله اليه لزيارته ورؤيته ، وفي هذه الحالة يتكفل به
الاب أو الام غير الحاضنه والتي تتم الزيارة عنده أو عندها ،
بتكاليف هذه الزيارة •

وتكون الحضانة في حالة وفاة أحد الزوجين لمن بقى حيا من
الزوجيين •

أما في حالة انتهاء رابطة الزوجيه وكان الزوجان على قيد
الحياة فان الحضانة تنتقل الى احدهما أو الى غيرهما وعلى المحكمة
في هذه الحالة عند تحديد مستحق الحضانة مراعاة مصلحة المحضون •

العدة في قانون الأحوال
الشخصية. التونسي

أوجب القانون على كل امرأة فارقتها زوجها بطلاق بمسند
الدخول بها أو مات عنها قبل الدخول أو بعده أن تتربص مسدة
العدة على النحو الآتي :

- ١- المطلقه غير الحامل تعتد لعدة ثلاثة أشهر كاملة .
- ٢- تعتد المتوفى عنها زوجها مدة أربعة أشهر وعشرة أيام
كاملة .
- ٣- الحامل عدتها وقع حملها واقضى مدة حمل سنه من تاريخ
الطلاق أو تاريخ الوفاة .
- ٤- تعتد زوجة المفقود عدة الوفاة بعد صدور الحكم بفقدانه .

النفقة

(١) أسباب الفقه :

بين قانون الأحوال الشخصية التونسي أن أسباب النفقة هي :

الزوجه والقرابة والالزام .

أولا : نفقة الزوجية :

أوجب القانون على الزوج أن ينفق على زوجته المدخول بهما وذلك على التفصيل الآتي :

١- يلتزم الزوج بالانفاق على زوجته الا اذا اصر فانه يعفى من ذلك غير أن الحاكم له أن يلزمه بنفقة شهرين فان عجز بعد اتمامهما عن الانفاق طلقت عليه زوجته - فبسر أن الزوجه لو كانت تعلم انه معسر عند عقد الزواج . فانه لا يحق لها طلب الطلاق للاصر وعدم النفقة .

٢- اذا غاب الزوج عن زوجته ولم يكن له مال ولم يترك لها نفقة ولم يتم أحد بالانفاق عليها حال غيابها اعطى له الحاكم اجلا مدة شهر عسى أن يظهر ثم طلق عليه زوجته بعد شهور ما تقدم وحلف المرأة على صحة هذه الوقائع .

٣- يجب على الزوج أن ينفق على زوجته المدخول بها أثناء مفارقتها لها مدة عدتها .

٤- إذا أنفقت الزوجة على نفسها بقصد الرجوع على زوجها -
الغائب فلها مطالبتة بذلك .

٥- لا تسقط نفقة الزوجية بمضى المدة .

ثانيا : نفقة القرابة :

المستحق لنفقة القرابة ، هم :

- الابوان وآباء الاب وان علوا .

- واولاد الطيب وان سفلوا .

وقد بين القانون أحكام نفقة القرابة على النحو التالى :

١- يجب على الابن أو الابناء الموسرين ذكورا أو انثى -

الانفاق على الابوين والاجداد للاب والجداات للاب الفقراء .

٢- اذا تعدد الاولاد وزعت النفقة على اليسار لا على الـرؤوس

ولا على الارث ، تنهى على أن يلتزم بها الموسر من الابناء .

٣- يجب على الاب وان علا الانفاق على أولاده المفسار والعاجزين

عن الكسب وان سفلوا وتستمر النفقة على الانثى الى أن تجب

نفقتها على الزوج وتستمر على الذكر حتى بلوغه العادسة

عشرة واقتداره على التكسب .

٤- الام حال عسر الاب مقدمة على الجد فى الانفاق على ولدها .

٥- على الاب أن يقوم بشئون الارضاع بما يقتضيه العرف والعادة

اذا تعذر على الام ارضاع الولد .

احكام من يلتزم بنفقة الغير

من التزم بنفقة الغير كبيرا كان أو صغيراً لمدة محدودة عليه الوفاء بالتزامه وإذا كانت المدة غير محدودة وحددها فالقول قوله في ذلك .

احكام عامة لكل النفقات

- ١- تشمل النفقة الطعام والكسوة والسكن والتعليم وما يعتبر من الضروريات في العرف والعادة .
- ٢- تسقط النفقة بزوال سببها ويرد إلى المنفق ما أجبر على دفعه بدون سبب .
- ٣- تقدر النفقة بقدر وسع المنفق وحال المنفق عليه وحال الوقت والأسعار .
- ٤- إذا تعدد المستحقون للنفقة ولم يستطع المنفق القيساس بالانفاق عليهم جميعاً قدمت الزوجة على الأولاد والأولاد الصغار على الأصول .
- ٥- كل من حكم عليه بالنفقة أو بالجرية الناتجة من الطلاق فاقضى عدداً شهراً بدون دفع ما حكم عليه بإدائه يعاقب بالسجن مدة تتراوح بين الثلاثة أشهر والعام وبغرامة مسن مائة دينار إلى ألف دينار .

وقد أنشأت الحكومة التونسية صندوقاً يضمن تسديد النفقة
والجباية المحكوم بها لصالح المطلقات وابنائهن . ويرجع بعسـد
السداد على المحكوم عليهم . وذلك بعد أن تبين للحكومة عدم
جديدة كثير من المحكوم عليهم فى السداد أو تحايلهم على هذا
السداد .

كما شرعت تونس فى تكوين جهاز قضائى يختص بمجال حقوق
المرأه والاحوال الشخصية والاجتماعية والنفسية . وقدمت دراسات
واقتراعات تفيد بهزم تونس انشاء محاكم مختمة نفسى شئون
العائسة .

المبحث الثانىالنظام القانونى للزواج فى مصر

نظرا لأن هذا الكتاب يهدف الى تقديم المعلومات ذات الفائدة العملية التى يعنى بها الانسان فى علاقات الاحوال الشخصية ولما كان نظام الزواج فى مصر يخضع بصورة مباشرة الى ملاحظات متاحة لكل من المأذون والموثق ، فقد أولينا التزامات كل من المأذون والموثق لعقد الزواج أهمية كبيرة وعرضا فى هذا الكتاب للالتزامات القانونية الملقة على عاتق كل منهما . وذلك فى محاولة لتقديم مساحة واسعة من المعرفة للقارئ حتى يتسنى له تدارك ما قد ينجم من اضرار من اثر عدم مراعاة الالتزامات الملقة على عاتق المأذون والموثق لعقد الزواج وهما المصنيين أساسا بتأمين تطبيق قواعد القانون الخاصة بنظام الزواج عند بدايته بإبرام العقد .

ولذلك سنعرض فيما يلى للالتزامات المأذون ثم التزامات الموثق ، وبعد ذلك نعرض لأحكام النفقة الزوجية وكيفيتها اقتضاها والاجراءات الخاصة بذلك ودور بنك ناصر الاجتماعى فى الوفاء بنفقة الزواج .

ثم نعرض بعد ذلك لممكن الزوجية حال قيام الحياة الزوجية وبعد انقضاءها ، كما نعرض لأحكام المهر والنسب والحضانة .

التزامات المأذون بخصوص عقد الزواج

حدد قرار وزير العدل بشأن لائحة المأذونين :

التزامات المأذون عند إبرام عقد الزواج على النحو الآتى :

- (١) على المأذون قبل توثيق العقد أن يتحقق من شخصية الزوجين بالاطلاع على البطاقة الشخصية أو العائلية وان لم يكن للزوجة بطاقة يجب أن تكون شخصيتها شاهدة بمستند رسمى أو بشهادة شاهدين لكل منهما بطاقة وعليه أن يتحقق من خلو الزوجين من جميع الموانع الشرعية والقانونية وأن يعتمد على ما تضمنته البطاقة من بيانات الحالة المدنية ، ويشتم بالوثيقة رقم بطاقة الزوج وجهة صدورها كما يشتم كذلك بالنسبة للزوجة ان كانت لها بطاقة وعليه اثبات جهة ورقم قيد كل من الزوجين .

- (٢) ولا يجوز مباشرة عقد زواج اليتيمات القاصرات اللاتى لهن معاش أو مرتب فى الحكومة أو لهن مال يزيد قيمته على مائتى جنيه الا بعد صدور تصريح من محكمة الأحوال الشخصية المختصة ويجب اخطار الجهة التى تتولى صرف المرتب أو المعاش بالعقد .

ولا يجوز مباشرة عقد الزواج ولا المصادقة على زواج مسند الى ما قبل العمل بهذا القانون ما لم يكن من الزوجة ست عشرة سنة ومن الزوج ثمانى عشرة سنة وقت العقد .

(٣) يعتمد المعادون في معرفة بلوغ أحد الزوجين السن القانونية على شهادة الميلاد أو أى مستند رسمى آخر يثبت فيه تاريخ الميلاد على وجه اليقين أو شهادة طبية يقدر فيها السن ويبين فيها تاريخ الميلاد الاعتبارى وذلك إلا إذا كسبان طالب الزواج بحال تؤكد بلوغه السن القانونية .

ويشترط في الشهادة الطبية أن تكون صادرة من تفتيش الصحة أو المجموعة الصحية أو المركز الاجتماعى وأن تلمصن بها صورة شمسية لطالب الزواج يوقع عليها وعلى الشهادة بخاتم الجهة الرسمية التى صدرت عنها وبامضاء الطبيب الذى أجرى تقدير السن ويجم على الشهادة بابهام اليد اليمنى للطالب .

• أما بالنسبة إلى أهالى النوبة ومحافظات الوادى الجديد والبحر الأحمر ومرسى مطروح وسيناء فيكتفى بتقديم شهادة ببلوغ السن القانونية من اثنين من الاقارب معدقاً عليها من العدة أو نائبه .

(٤) ولا يجوز توثيق عقود زواج من العساكر وضباط المصف والكونستبلات والموالات التابعين لمصلحة السواحل أو لمصلحة الحدود أو الذين فى خدمة الجيش إلا بترخيص من المصلحة التابع لها الزوج وكذلك لا يجوز توثيق عقود زواج الممرضين بمطحة السجون ذكورا وإناثا إلا بترخيص من المصلحة

المذكورة ولكل من هؤلاء أن يراجع المصلحة رجعيًا
بدون ترخيص .

ولا يجوز توثيق عقود زواج أحد من العساكر وضباط
الفص والكونستبلات والمولات التابعين للبوليس أو مصلحة السجن
والخفراء النظاميين بالمكة الحديد وعساكر الخفر السيارة
والسجانين والسجنات بمصلحة السجن الا بترخيص من المصلحة
التابعين لها وذلك في حالة الاقتران بزوجة شانية .

(٥) ولا يجوز للمأذون أن يوثق عقد زواج مطلقة بزوج آخر الا
بعد الاطلاع على اشهاد الطلاق أو حكم نهائى به .

فاذا لم يقدم للمأذون شيء من ذلك وجل عليه رفع
الأمر الى القاضى التابع له والعمل بما يأمر به .

ويذكر فى العقد تاريخ الطلاق ورقم وثيقته والجهة التى
حصل أمامها أو تاريخ الترخيص الصادر بتوثيق العقد .

واشهاد الطلاق الصادر من جهة أجنبية يجب أن يكون
مصدق عليه من وزارة العدل .

(٦) ولا يجوز للمأذون أن يوثق عقد زواج من توفى عنها زوجها
الا اذا قدمت مستندا رسميا دالا على الوفاة ، فان لم
تقدم امتنع المأذون عن العقد الا باذن من القاضى ويذكر فى
الحالة الأولى تاريخ الوفاة وفى الحالة الثانية تاريخ الاذن .

ولا تعتبر تراخي الدفن مستندا في اثبات الوفاة .

وأوراق الوفاة الصادرة من جهة أجنبية يجب التصديق عليها
من وزارة العدل .

(٧) على المأذون أن يخطر العمدة أو المديرية أو المحافظة بما
يتم على يده من عقود الزواج والتصادق عليه خلال سبعة
أيام من تاريخ حصولها .

وعليه أيضا أن يخطر الجهات المختصة إذا كانت الزوجة
تتقاضى معاشا أو مرتبا من الحكومة .

أحكام النفقة الزوجية

فى وجوب النفقة

تجب النفقة للزوجة على زوجها من تاريخ العقد الصحيح اذا سلمت نفسها اليه ولو حكما حتى لو كانت موسرة أو مختلفة معه فى الدين .

ولا يمنع مرض الزوجة من استحقاقها للنفقة .

وتشمل النفقة الغذاء والكسوة والمسكن ومصاريف العلاج وغير ذلك بما يقضى به الشرع .

ولا تجب النفقة للزوجة اذا ارتدت ، أو امتنعت مختارة عن تسليم نفسها دون حق ، أو اخطرت الى ذلك بسبب ليس من قبيل الزوج ، أو خرجت دون ان زوجها .

ولا يعتبر سببا لسقوط نفقة الزوجة خروجها من مسكن الزوجية - دون ان زوجها فى الاحوال التى يباح فيها ذلك بحكم الشرع مما ورد به نهي أو جرى به عرف أو قفت به ضرورة ، ولا خروجها للعمل المشروع ما لم يظهر أن استعمالها لهذا الحق المشروع مشوب باساءة استعمال الحق ، أو مناف لمصلحة الأسرة وطلب منها الزوج الامتناع عنه .

وتعتبر نفقة الزوجة ديناً على الزوج من تاريخ امتناعه عن الانفاق مع وجوبه ، ولا تسقط الا بالأدلة أو الإبراء .

ولا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من سنة نهايتها تاريخ رفع الدعوى .

ولا يقبل من الزوج التمسك بالمقاصة بين نفقة الزوجة وبين دين له عليها الا فيما يزيد على ما يغى بحاجتها الضرورية .

ويكون لدين نفقة الزوجة امتياز على جميع أموال الزوج ، ويتقدم مرتبته على ديون النفقة الأخرى .

والمطلقة التي تستحق النفقة تعتبر نفقتها ديناً يستوجب الأدلة .

فى العجز عن النفقة :

إذا امتنع الزوج عن الانفاق على زوجته فإن كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة فى ماله فإن لم يكن له مال ظاهر ولم يقل انه مهر أو مهر ولكن أمر على عدم الانفاق طلق عليه القاضى فى الحال وان ادعى العجز فإن لم يثبت طلق عليه حالا ، وان اثبتته أمهله مدة لا تزيد على شهر ، فإن لم ينفق طلق عليه بعد ذلك .

وإذا كان الزوج غائبا غيبة قريبة فإن كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة فى ماله . وان لم يكن له مال ظاهر

أعذر اليه القاضي بالطرق المعروفة وضرب له أجلا ، فان لم يرسل ما تنفق منه زوجته على نفسها أو لم يحضر للانفاق عليها طلق عليه القاضي بعد مضي الأجل .

فان كان بعيد الغيبة لا يسهل الوصول اليه أو كان مجهول المحل أو كان مفقودا وثبت أن لا مال له تنفق منه الزوجة ، طلق عليه القاضي .

وتسرى هذه الاحكام على المسجون الذى يعسر النفقة .

التطليق لعدم الانفاق :

تطليق القاضي لعدم الانفاق يقع رجعيا ، وللزوج أن يراجع زوجته اذا ثبت ايساره واستعد للانفاق فى أثناء العدة ، فان لم يثبت ايساره ولم يستعد للانفاق لم تصح الرجعة .

فى تقدير النفقة :

تقدر نفقة الزوجة بحسب حال الزوج وقت استحقاقها بسعرا ، وعسرا على ألا تقل النفقة فى حالة العسر عن القدر الذى يفسى بحاجتها الضرورية .

وعلى القاضي فى حالة قيام سبب استحقاق النفقة وتوفير شروطه أن يفرض للزوجة ولصغارها منه فى مدى اسبوعين علسى الاكثر من تاريخ رفع الدعوى نفقة مؤقتة (بحاجتها الضرورية)

بحكم غير مسبب واجب النفاد فورا الى حين الحكم بالنفقة بحكمهم
واجب النفاد .

وللزوج أن يجرى المقاصة بين ما أداه من النفقة الموقوتة
وبين النفقة المحكوم بها عليه نهائيا ، بحيث لا يقل ما تقبضه
الزوجة وصارها عن القدر الذى يلقى بحاجتهم الضرورية .

نفقة العدة :

لا تسمح الدعوى لنفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق.

نفقة المتعة :

وللزوجة المدخول بها فى زواج صحيح اذا طلقها زوجها دون
رضاها ولا بسبب من قبلها تستحق فوق نفقة عدتها متعة تقدر
بنفقة سنتين على الاقل وبمراعاة حال المطلق فى سداد هذه
المتعة على أقساط .

نفقة المضار :

اذا لم يكن للمغير مال لنفقتة على أبيه .

وتستمر نفقة الاولاد على أبيهم الى أن تتزوج البنات أو
تكتب ما يكفى نفقتها وإلى أن يتم الابن الخامسة عشرة من عمره
قادرا على الكسب المناسب ، فان أتمها عاجزا عن الكسب لأففة
بدنية أو عقلية أو بسبب طلب العلم الملائم لأمثاله ولاستعداداته ،
أو بسبب عدم تيسر هذا الكسب استمرت نفقتة على أبيه .

ويلتزم الأب بنفقة أولاده وتوفير الممكن لهم بقدر يساره
 وبما يكفل للأولاد العيش في المستوى اللائق بأمثالهم .

وتستحق نفقة الأولاد على أبيهم من تاريخ امتناعه حسن
 الانفاق عليهم .

في اجراءات نظر دعاوى النفقة الزوجية وفقا للقانون رقم ١٩٧٦/٦٢:

تنظر الدعاوى المتعلقة بنفقة الزوجة أو المطلقة أو الأبناء
 أو الوالدين على وجه الاستعجال ولطالب النفقة أن يستصدر أمرا من
 المحكمة المنظور أمامها الدعوى بتقدير نفقة وقتية له .

والنفاد المعجل يغير كفاية واجب بقوة القانون لكل حكم
 صادر بالنفقة أو اجرة الحضانة أو الرضاعة أو المسكن للزوجة أو
 المطلقة أو الأبناء أو الوالدين .

ولا يترتب على أي اشكال مقدم من المحكوم عليه وتوقف
 اجراءات التنفيذ بالنسبة لأي من الديون المشار إليها في الفقرة
 السابقة ، ومع ذلك لا يجوز للمحضر أن يتم التنفيذ قبل عرض
 الأوراق على قاضي التنفيذ ليأمر بما يراه .

فى دور بنك ناصر الاجتماعى فى الوفاء بالنفقة الزوجية وفقاً
للقانون رقم ١٩٧٦/٦٢ :

على بنك ناصر الاجتماعى وفاء الديون المستحقة للزوجة أو المطلقة أو الأبناء أو الوالدين مما نص عليه فى القانون متى طلب المحكوم له ذلك وقدم الصورة التنفيذية للحكم أو الأمر وما يسدل على تمام الاعلان ، وذلك من أحد فروع أو من الوحدة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية التى يحيل اليها البنك بالمبالغ المحكوم بها .

ويكون وفاء البنك بهذه الديون فى حدوده المبالغ التى تخصص لهذا الغرض .

واستثناء مما تقرره القوانين فى شأن قواعد الحجز على المرتبات أو الأجور أو المعاشات وما فى حكمها يكون الحد الاقصى لما يجوز الحجز عليه منها وفاء لدين مما نص عليه فى القانون فى حدود النسب الآتية :

(أ) ٢٥ ٪ للزوجة أو المطلقة ، وفى حالة وجود أكثر من واحدة يوزع هذا القدر بينهم بنسبة ما حكم به لكل منهم .

(ب) ٣٥ ٪ لابن الواحد أو أكثر على أن يوزع بينهم بنسبة ما حكم به لكل منهم .

(ج) ٤٠ ٪ للزوجة أو المطلقة والابن الواحد أو أكثر أو الوالدين .

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن تجاوز النسبة التى يجوز
الحجز عليها ٤٠ ٪ أى كان دين النفقة المحجوز من أجله .

وإذا كان المحكوم عليه بنفقة الزوجة المطلقة أو الأبنساء
أو الوالدين من غير ذوى المرتبات أو الأجور أو المعاشات وما فى
حكمها ، وجب عليه أن يودع دين النفقة المحكوم به خزانة بنك
ناصر الاجتماعى أو فرعه أو وحدة الشؤون الاجتماعية الذى يقسم
محل إقامته فى دائرة أى منها فى الأسبوع الأول من كل شهر متى
قام البنك بالتنبيه عليه بالوفاء .

ولبنك ناصر الاجتماعى استيفاء ما قام بوفائه من ديون
وفقاً لأحكام هذا القانون بطريق الحجز الإدارى على أموال المحكوم
عليه فى حدود المبالغ الملزم بها طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٠٨
لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى .

وعلى الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الحكم المظلمى
والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وجهات القطاع الخاص والهيئة
العامة للتأمين والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
وإدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة والنيابات المهنية ،
بناءً على طلب من بنك ناصر الاجتماعى مرفق به صورة طبق الأصل
من الصورة التنفيذية للحكم أو الأمر وما يفيد تمام الاعلان أن
تقوم بختم المبلغ الجائز الحجز عليها وفقاً للمادة (٤) من هذا
القانون وإيداعها خزانة البنك فور وصول الطلب إليها ودون حاجة
إلى إجراء آخر .

وفي حالة التزام بين الديون تكون الأولوية لدين نفقة الزوجة أو المطلقة فنفقة الأبناء فنفقة الوالدين فنفقة الأقارب ثم الديون الأخرى .

ومع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانسون العقوبات أو أي قانون آخر يعاقب بالحبس كل من نوهل الى الحصول على أية مبالغ من بنك ناصر الاجتماعي نفاذا لحكم أو لأمر صدر بناء على اجراءات أو أدلة صورية أو مطمعة .

في مسكن الزوجية

وعلى الزوج المطلق أن يهيئ لمفاره من مطلقته ولحاضنتهم
الممكن المستقل المناسب فإذا لم يفعل خلال مدة العدة • استمروا
في شغل مسكن الزوجية المؤجر دون المطلق مدة الحضانة •

وإذا كان مسكن الزوجية غير مؤجر كان من حق الزوج المطلق
أن يستقل به إذا هيا لهم الممكن المستقل المناسب بعد انقضاء
مدة العدة •

ويخير القاض الحاضنة بين الاستقلال بمسكن الزوجية وبين أن
يقدّر لها أجر مسكن مناسب للمحفوظين ولها •

فإذا انتهت مدة الحضانة فللمطلق أن يعود للمسكن مع أولاده
إذا كان من حقه ابتداء الاحتفاظ به قانونا •

وللتبابة العامة أن تعذر قرارا فيما يثور من منازعات
أن حياة مسكن الزوجية المشار اليه حتى تفعل المحكمة فيها •

أحكام المهر

إذا اختلف الزوجان في مقدار المهر فالبينة على الزوجة
فإن عجزت كان القول للزوج بيمينه إلا إذا ادعى ما لا يصح أن
يكون مهرا لمثلها عرفا فيحكم مهر المثل .

وكذلك الحكم عند الاختلاف بين أحد الزوجين وورثة الآخر أو
بين ورثتهما .

سن الحضانة

ينتهى حق حضانة النساء ببلوغ المغير سن العاشرة وبلوغ المغيرة سن اثنتى عشرة سنة ، ويجوز القاضى بعد هذه السن ابقاء المغير حتى سن الخامسة عشرة والمغيرة حتى تتزوج فى يد الحاضنة دون أجر حضانة اذا تبين أن مصلحةهما تقتضى ذلك .

ولكن من الابوين الحق فى رؤية المغير أو المغيرة وللإجداد مثل ذلك عند عدم وجود الابوين .

واذا تعذر تنظيم الرؤية اتفاقا ، نظمها القاضى على أن تتم فى مكان لا يضر بالمغير أو المغيرة نفسيا .

ولا ينفذ حكم الرؤية قهرا ، ولكن اذا امتنع من ييسره المغير عن تنفيذ الحكم بغير عذر أنذره القاضى فان تكرر منسه ذلك جاز للقاضى بحكم واجب النفاذ نقل الحضانة مؤقتا الى مسن يليه من أصحاب الحق فيها لمدة يقدرها .

ويثبت الحق فى الحضانة للام ثم للمحارم من النساء ، مقدما فيه من يدلى بالأم على من يدلى بالآب ، ومعتبرا فيه الأقرب من الجهتين على الترتيب التالى .

الأم ، فأم الأم وان علت ، فأم الآب وان علت ، فالأخوات الشقيقات ، فالأخوات لأم ، فالأخوات لآب ، فبنت الأخت الشقيقة ، فبنت الأخت لأم ، فالخالات بالترتيب المتقدم فى الأخوات ، فبنست

الأخت لأب ، فبنات الأخ بالترتيب المذكور ، فالعمات بالترتيب المذكور ، فخالات الأم بالترتيب المذكور ، فخالات الأب بالترتيب المذكور ، فعمات الأم بالترتيب المذكور ، فعمات الأب بالترتيب المذكور .

فاذا لم توجد حاضنة من هؤلاء النساء ، أو لم يكن منهن أهل للحضانة ، أو انقضت مدة حضانة النساء ، انتقل الحق فـسـى الحضانة الى العمات من الرجال بحسب ترتيب الاستحقاق فـى الارث ، مع مراعاة تقديم الجد الصحيح على الاخوة .

فاذا لم يوجد أحد من هؤلاء ، انتقل الحق فـى الحضانة الى محارم الصغير من الرجال غير العمات على الترتيب الآتى :

الجد لأب ، ثم الأخ لأب ، ثم ابن الأخ لأب ، ثم العم ثم الخال الشقيق ، فالخال لأب فالخال لأب .

الفصل الثاني

النظام القانوني للطلاق في مصر وتونس

بعد أن عرضنا في الفصل الأول للنظام القانوني للـسـنـزـاـج يصبح من الضروري حتى تكتمل الفائدة من الدراسة العرض للنظام القانوني للطلاق في مصر وتونس .

وذلك في مبحثين على النحو الآتي :-

المبحث الأول : النظام القانوني للطلاق في تونس .

المبحث الثاني : النظام القانوني للطلاق في مصر .

المبحث الأول

النظام القانوني للطلاق في تونس

وضع المشرع التونسي مجموعة القواعد القانونية الحاكمة
لنظام الطلاق وجعل الطلاق سلطة محوزة للمحكمة بمعنى أنه لا يجوز
للزوج ايقاع الطلاق بآرادته المنفردة .

وسوف نعرض لنظام الطلاق في تونس من خلال النقاط التالية :-

- ١- اسباب الطلاق .
- ٢- اجراءات الطلاق وسلطة ايقاعه .
- ٣- فيما يتبع بشأن احكام المحاكمة بالطلاق وبطلان الزواج في
آثار عقد الزواج المقتضى ببطلانه .

الطلاق

عرف قانون الاحوال الشخصية التونسي ، الطلاق ، بأنه حـل عقد الزواج . أى انتهاء رابطة الزوجية .

اسباب الطلاق :

وقد بين القانون أسباب الطلاق وحصرها فيما يلي :

(١) بتراضى الزوجين أى تلتقى ارادة الزوجين على انها الرابطة الزوجية .

(٢) بناءً على طلب أحد الزوجين بسبب ما حصل له من ضرر .

(٣) بناءً على رغبة الزوج انشاء الطلاق أو مطالبة الزوجه به .

ونص القانون على انه يقضى بتعويض من اصابه ضرر من وقوع الطلاق وسواء كان الضرر ماديا أو معنويا فى حالة طلب أى من الزوجين للطلاق .

وافرد القانون نما خاصا بالمرأه فى التعويض فأتاح لها التعويض عن الضرر المادى الواقع لها من جراء الطلاق بتقرير جناية ، لها تدفع بعد انقضاء العدة ، مشاهرة ، وتكون قيمة الجرايمه بقدر ما اعتادته من العيش فى ظل الحياة الزوجيه بما فى ذلك الممكن - وتكون الجناية قابلة للمراجعه ارتفاعا وانخفاها بحسب ما يطرأ من متغيرات وتستمر الى أن تنومى المفارقة . أى أن تعود العلاقة الزوجية من جديد أو يتفـرـر

وضعها الاجتماعي بزواج جديد أو يحصولها على ما تكون معه في غنى عن الجارية . وتكون الجارية ، ديناً على التركة في حالة وفاة المفارق ، وتعفى من ذلك بالتراضى مع الورثة أو عن طريق القضاء بحيث يدفع مبلغها دفعه واحدة يراعى فيها منها في ذلك التاريخ .

ويجوز للمرأة المطلقة صاحبة الحق في التعويض عن الضرر المادي أن تخير في الحصول على التعويض في شكل مبلغ نقدي ، يعطى لها دفعة واحدة .

وفي اجراءات الطلاق وسلطة ابتاعه :

لا يقع الطلاق الا لدى المحكمة . ويجرى رئيس المحكمة أو من ينوبه بعد تقديم طلب الطلاق محاولة للملح بين الزوجين ، وفي حالة عدم الوصول الى الملح يتخذ رئيس المحكمة ولو بغير طلب جميع الوسائل التي تضمن سكنى الزوجين والنفقة والحضانة وزيارة المحضون من الاولاد ، الا اذا اتفق الزوجان صراحة على غير ذلك . وبعد ذلك تقضى المحكمة بالطلاق .

ويقدر رئيس المحكمة النفقة بناءً على ما يتجمع لديه من عناصر عند محاولة الملح . وله في هذه الحالة أن يصدر قراراً ينفذ بمسودته . بتقرير النفقة ولا يكون هذا القرار قابلاً للطعن بأي من طرق الطعن العادية " الاستئناف - التعقيب - النقض " .

غير أن هذا القرار قابل للمراجعة وإعادة النظر من المحكمة ذاتها بحكم ما يطرأ من متغيرات على العناصر التي أدت إلى تقديرة .
 ما لم يكن . الحكم قد صدر في أصل النزاع .

وتحكم المحكمة ابتداءً في الطلاق ، وجميع ما يتعلق به
 وتعدد بالحكم مبلغ الجراية التي تستحقها المفارقة بعد انقضاء
 المدة عند الاقتضاء ، وتبت في الإجراءات التي اتخذها القاضي
 المصلح ، وخاصة بالسكن والنفقة والحضانة والزيارة . وإذا ما
 تم الطعن بالاستئناف والنقض على حكم الطلاق تنفذ الأجزاء الخاصة
 الواردة بالحكم والمتعلقة بالسكن والنفقة والحضانة وحق الزيارة
 رغم الطعن بالاستئناف ، أو التعقيب .

وقد أورد القانون حكماً عاماً بمهر الزوجة في حالة الطلاق
 قبل الدخول فاعطى لهذه الزوجة الحق في نصف المهر المسمى بعقد
 الزواج .

احكام المحاكم بالطلاق وبطلان الزواج

يجب أن تقيد احكام المحاكم الخاصة بتقرير الطلاق أو بطلان
 الزواج بدفاتر الأحوال المدنية بالمكان الذي تم فيه عقد الزواج
 ويكون الترسيم " القيد " متضمناً مضمون عقد الزواج وأيضا
 بيانات شهادة الميلاد لكل من الزوجين .

ويتم القيد المشار اليه بسعى منسـن كاتب المحكمة
التي أصدرت الحكم الاخير في النزاع بعد استنفاذ طرق الطعن .

ويجب على الكاتب أن يوجه الى ضابط الاحوال المدنيه نسـي
الحكم أو القرار الذي يأمر بالطلاق أو بطلان عقد الزواج خلال عشرة
أيام من تاريخ صدور الحكم أو القرار ، وفي حالة المخالفه يعاقب
الكاتب بغرامة قدرها عشرة دنانير .

ويكون الطعن في الاحكام والقرارات الصادرة في مسائل الطلاق
أو بطلان الزواج في خلال شهر من تاريخ الحكم أو القرار ، ويقدم
طلب الطعن الى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو القرار .

واذا صدر الحكم بالطلاق خارج الدولة التونسية يقع ترسيمه
" قيده " بسـي من اصـب الشأن الى من يهمهم الامر بدفتر الاحوال
المدنيه الكائن بالمكان الذي وقع فيه ترسيم عقد الزواج . ويكون
الفصل في البطلان والجزاء الجنائي بحكم واحد .

— واذا استأنف الزوجان أو استمرا في المعاشرة الزوجية رغم
بطلان العقد على النحو الموضح سلفا ، فانهما يعاقبان بالسجن
مدة ستة أشهر .

آثار عقد الزواج المقضى ببطلانه وفقا للاحكام المتقدمة :

- (١) شـوت النسـب .
- (٢) وجوب العدة على الزوجة وتبدأ العدة من تاريخ صدور الحكم .
- (٣) تحقق موانع الزواج الناتجة عن المصاهرة .

المبحث الثانى

النظام القانونى للطلاق وفقا للقانون المصرى

أورد قانون الأحوال الشخصية أحكام الطلاق على النحو التالى :

- (١) لا يقع طلاق السكران والمكره .
- (٢) لا يقع الطلاق غير المنجر اذا قصد به الحمل على فعل شيء أو تركه لا غير .
- (٣) الطلاق المقتصر بعدد لفظا أو اشارة لا يقع الا واحدة .
- (٤) كسايات الطلاق وهى ما تحتل الطلاق وغيره لا يقع بها الطلاق الا بالنية .
- (٥) كل طلاق يقع رجعا الا المكمل للثلاث والطلاق قبل الدخسوسول والطلاق على مال .
- (٦) على المطلق أن يوثق اشهاد طلاقه لدى الموثق المختص خلال ثلاثين يوما من ايقاع الطلاق .

وتمتبر الزوجة عالمة بالطلاق بحضورها توثيقه ، فاذا لم تحضره كان على الموثق اعلان ايقاع الطلاق لشخصها على يد محضر ، وعلى الموثق تسليم نسخة اشهاد الطلاق الى المطلقة أو من ينوب عنها ، وفق الاجراءات التى يمدربها قرار من وزير العدل .

وتترتب آثار الطلاق من تاريخ ايقاعه الا اذا أخفاه الزوج عن الزوجة ، فلا تترتب آثاره من حيث المبررات والحقوق المالية الاخرى الا من تاريخ علمها به .

الشقاق بين الزوجين والتطليق للفرار :

إذا ادعت الزوجة اضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق وحينئذ يطلقها القاضي طلاقاً بائناً إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما فإذا رفض الطلب ثم تكررت الشكوى ولم يثبت الضرر بعث القاضي حكيمين .

ويشترط في المحكمين أن يكونا عدلين من أهل الزوجين أن أمكن والا فمن غيرهم ممن لهم خبرة بحالهما وقدرة على الإصلاح بينهما .

ويشتمل قرار بعث الحكمين على تاريخ بدء وانتهاء مأموريتهما على ألا تتجاوز مدة ستة أشهر وتخطر المحكمة الحكمين والخم بذلك . وعليها تحليف كل من الحكمين اليمين بأن يقسم بمهمته بعذر وبأمانة .

وجوز للمحكمة أن تعطي للحكمين مهلة أخرى مرة واحدة لا تزيد على ثلاثة أشهر فإن لم يقدموا تقريرهما اعتبرتاه غير متفقيين .

ولا يؤثر في سير عمل الحكمين امتناع أحد الزوجين من حضور مجلس التحكيم متى تم إخطاره .

وعلى الحكمين أن يتعرفا أسباب الشقاق بين الزوجين ويبذلا
جهدهما في الإصلاح بينهما على أية طريقة ممكنة .

إذا عجز الحكمان في الإصلاح :

(١) فإن كانت الإساءة كلها من جانب الزوج اقترح الحكمـان
التطليق بطلقة بائنة دون مساس بشيء من حقوق الزوجية
المرتبة على الزواج والطلاق .

(٢) إذا كانت الإساءة كلها من جانب الزوجة اقترحا التطليق
نظير بدل مناسب يقدرانه تلتزم به الزوجة .

(٣) إذا كانت الإساءة مشتركة اقترحا التطليق دون بسـد أو
ببدل يتناسب مع نسبة الإساءة .

(٤) وان جهل الحال فلم يعرف المسء منهما اقترح الحكمـان
تطليقا دون بدل .

وعلى الحكمين أن يرفعا تقريرهما الى المحكمة مشتملا على
الأسباب التي بنى عليها فان ، لم يتفقا بعثتهما مع ثالث لـه
خبرة بالحال وقدرة على الإصلاح وحلفته اليمين ، وإذا اختلفوا
أو لم يقدموا تقريرهم في الميعاد المحدد سارت المحكمة فـى
الاشبات ، وان عجزت المحكمة عن التوفيق بين الزوجين وتبين لها
استحالة العشرة بينهما وأمرت الزوجة على الطلاق قضت المحكمة

بالتشليق بينهما بطلقة بائنة مع إسقاط حقوق الزوجة المالية كلها
أو بعضها والزامها بالتعويض المناسب ان كان لذلك كله مقتضى .

الطلاق في حالة الزواج بأخرى :

وعلى الزوج أن يقر في وثيقة الزواج بحالته الاجتماعية ،
فاذا كان متزوجا فعليه أن يبين في الاقرار اسم الزوجة أو
الزوجات اللاتي في عصمته ومحال اقامتهن ، وعلى الموثق اخطارهن
بالزواج الجديد بكتاب مسجل مقرون بعام الوصول .

ويجوز للزوجة التي تزوج عليها زوجها ان تطلب الطلاق منه
اذا لحقها ضرر مادي أو معنوي يتعذر معه دوام العشرة بيمين
أمثالهما ولو لم تكن قد اشترطت عليه في العقد الا يتزوج عليها .

فاذا عجز القاضى عن الإصلاح بينهما طلقها عليه طلقة سنية
بائنة . ويسقط حق الزوجة في طلب التطلاق لهذا السبب بعمى سنة
من تاريخ علمها بالزواج بأخرى ، الا اذا كانت قد رضىت بذلك
صراحة أو ضمنا . ويتجدد حقها في طلب التطلاق كلما تزوج
بأخرى .

واذا كانت الزوجة الجديدة لم تعلم انه متزوج بسواها ثم
ظهر أنه متزوج لها أن تطلب التطلاق كذلك .

احكام الطاعة وما يترتب عليها من آثار :

إذا امتنعت الزوجة عن طاعة الزوج دون حق توقف نفقته الزوجة من تاريخ الامتناع .

وتعتبر ممتنعة دون حق إذا لم تعد لمنزل الزوجية بعد دعوة الزوج اياها للعودة باعلان على يد محضر لشخصها أو ممن ينوب عنها ، وعليه أن يبين في هذا الاعلان المسكن .

وللزوجة الاعتراض على هذا امام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوما من تاريخ هذا الاعلان ، وعليها أن تبين في صحيفة الاعتراض الوجة الشرعية التى تستند اليها فى امتناعها عن طاعته والا حكم بعدم قبول اعتراضها .

ويعتد بسوق نفقتها من تاريخ انتهاء ميعاد الاعتراض إذا لم تتقدم به فى الميعاد .

وعلى المحكمة عند نظر الاعتراض ، أو بناء على طلب أحد الزوجين ، التدخل لانهاء النزاع بينهما ملحا باستمرار الزوجية وحسن المعاشرة ، فإذا بان لها أن الخلاف مستحكم وطلبت الزوجة التطلق اتخذت المحكمة اجراءات التحكيم المقررة عند طلب التطلق .

التطبيق لفية الزوج أو لحيه :

وإذا غاب الزوج سنة فأكثر بلا عذر مقبول جاز لزوجته أن تطلب الى القاضى تطبيقها بائنا إذا تضررت من بعده عنها ولو

كان له مال تستطيع الانفاق منه .

وان أمكن وصول الرسائل الى الغائب ضرب له القاضى أجلا واعذر اليه بأنه يطلقها عليه ان لم يحضر للاقامة معها أو ينقلها اليه أو يطلقها .

فاذا انقضى الاجل ولم يفعل ولم يبد عذرا مقبولا فسرق القاضى بينهما بتطبيقه بائنة .

وان لم يمكن وصول الرسائل الى الغائب طلقها القاضى عليه بلا اعدار وضرب أجل .

ولزوجة المحبوس المحكوم عليه نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية مدة ثلاث سنين فأكثر أن تطلب الى القاضى بعد مضي سنة من حبسه التطبيق عليه بائنا للفرار ولو كان له مال تستطيع الانفاق منه .

فى التفريق بالعيب :

للزوجة أن تطلب التفريق بينها وبين زوجها اذا وجدت به سببا مستحكما لا يمكن البرء منه أو يمكن بعد زمن طويل ولا يمكنها المقام معه الا بضرر كالجنون والجذام والبرص سواء كان ذلك العيب بالزوج قبل العقد ولم تعلم به أم حدث بعد العقد ولم ترضى به ، فان تزوجته عالمة بالعيب أو حدث العيب بعد العقد ورضيت به صراحة أو دلالة بعد علمها ، فلا يجوز التفريق .

فى الاحكام الخاصة بشهادة الطلاق

فى القانون المصرى

أولاً : التزامات المأذون :

على المأذون أن يتحقق من شخصية طالب الطلاق بالاطلاع على البطاقة الشخصية أو العائلية ، وإذا كان الطالب زوجة لا بطاقة لها يجب أن تكون شخصيتها ثابتة بمستند رسمى أو بشهادة شاهدين لكل منهما بطاقة .

وعليه أن يثبت بالاشهاد رقم بطاقة المطلق وجهة صدورها كما يثبت ذلك بالنسبة الى المطلقة الحاضرة ان كانت لها بطاقة ، ويقيّد الطلاق بنفس اللفاظ التى صدرت من المطلق بدون تغيير فيها .

وإذا كان الطلاق على الإبراء وجب على المأذون أن يـسـدـون بالاشهاد كل ما اتفق عليه أمامه فى شأن الموضع عن الطلاق .

ولا يجوز للمأذون أن يقيّد الطلاق الا بعد الاطلاع على وثيقة الزواج أو حكم نهائى يتضمنه أو محضر دعوى ثبت فيها تصادق الطرفين على الزوجية - وإذا كانت الوثيقة أو الحكم أو المحضر صادرة أمام سلطة أجنبية وجب التمديق عليها من الجهة المختصة .

وعلى المأذون أن يذكر فى اشهاد الطلاق تاريخ عقد الزواج ، قـمـه والجهة التى صدر فيها واسم من تم على يديه الزواج ، أو تاريخ الحكم أو المحضر ورقم الدعوى واسم المحكمة .

وإذا لم يقدم المأذون شيء مما ذكر وجب عمل تصديق على الزوجية قبل اثبات الطلاق .

وإذا حصل الطلاق عن زواج تم توثيقه بمعرفة المأذون نفسه وكان دفتر الزواج عنده يؤثر بالطلاق في أصل وثيقة الزواج وان لم يتمكن من توثيقه أو كان الدفتر غير موجود عنده يخطر المحكمة لتؤثر في الدفتر أو لتخطر الجهة التي يكون بها العقد لأجراء التأشير أو لتخابر وزارة الخارجية بوساطة وزارة العدل لاختصار قنصل جمهورية مصر بالطلاق إذا كان العقد من توثيقهم لأجراء التأشير .

وعلى المأذون أن يخطر العمدة أو المديرية أو المحافظة بما يوثقه من شهادات الطلاق إذا كان من وقع عليه الطلاق أجنبيًا وذلك لاختصار القنصلية التابع لها بمضمون الأشهاد .

ثانيا : التزامات موثق شهادة الطلاق :

حدد قرار وزير العدل رقم ١٩٨٥/٢٢٦٩ التزامات الموثق على النحو الآتي :

- (١) على الموثق المختص بتوثيق أشهاد الطلاق أن يثبت فيه بياناً واضحاً عن محل إقامة المطلقة . ويكون إثبات هذا البيان بإرشادها في حالة حضورها توثيق الأشهاد وإرشاد المطلقة في حالة عدم حضورها .

ويجب على الموثق المختص في جميع الاحوال اثبات محل اقامة المطلق في اشهاد الطلاق .

(٢) يجب على الموثق خلال سبعة أيام من تاريخ توثيق اشهاد الطلاق اعلان المطلقة لشخصها على يد محضر بوقوع الطلاق وذلك في حالة عدم حضورها توثيق اشهاد .

(٣) يجب أن يتضمن الاعلان المشار اليه في المادة السابقة البيانات الآتية :

- أ - تاريخ وقوع الطلاق .
- ب - اسم الموثق الذي وثق اشهاد الطلاق ومقر عمله .
- ج - رقم اشهاد الطلاق .
- د - بيان الطلاق الذي تضمنه الاشهاد .
- هـ - اخطار المطلقة باستلام نسخة اشهاد الطلاق الخاصة بها من الموثق المختص خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاعلان .

- (٤) فيما عدا ما تقدم تطبق القواعد والاجراءات المقررة فسي قانون المرافعات المدنية والتجارية على الاعلان بوقوع الطلاق.
- (٥) على الموثق تسليم المطلقة أو من تنبيه عنها نسخة اشهاد الطلاق الخاصة بها بعد أخذ ايصال بذلك يرفق بأصل الاشهاد، فاذا لم تحضر المطلقة أو نائبها لدى الموثق لاستلام نسخة

الإشهاد الخاصة بها يجب على الموثق تسليم هذه النسخة إلى المحكمة التابع لها بعد انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ التوثيق بمقتضى إيصال يفيد ذلك وعلى المحكمة في هذه الحالة إرسالها إلى المطلقة بكتاب مسجل يعلم الوصول أن كانت تقيم في مصر أو بواسطة وزارة الخارجية أن كانت تقيم في الخارج .

(٦) على الموظف المختص بالمحكمة قيد نسخ إشارات الطلاق التي سلم إليه فور استلامها في سجل خاص يبين فيه رقم الإشهاد وتاريخ واسم الموثق واسم المطلقة ومحل إقامة كل منهما وبيان الطلاق الوارد بالإشهاد وتاريخ استلامه نسخة الإشهاد بالمطلقة وعليه إرسالها في اليوم التالي لاستلامها إلى المطلقة مع إثبات تاريخه ورقم الإرسال في السجل المشار إليه ، والتأشير فيه بعد ذلك بما تم نحو تسليم النسخة إلى المطلقة .

(٧) إذا أعدت نسخة الإشهاد الخاصة بالمطلقة إلى المحكمة بعد إرسالها إليها لتعذر تسليمها ، فعلى الموظف المختص بالمحكمة حفظها في ملف خاص والتأشير بذلك في السجل المشار إليه في المادة السابقة .

(٨) على الموثق المختص بتوثيق وثيقة الزواج أن يشهد فسخ الوثيقة بياناً واضحاً عن حالة الزوج الاجتماعية فإذا كان

متزوجا فيجب أن يتضمن هذا البيان اسم الزوجة أو الزوجات
اللاتى فى عممة الزوج ومحال اقامتهن ويشته هذا البيان من
واقع أقرار الزوج .

(٩) على الموثق اخطار الزوجة أو الزوجات اللاتى فى عممة الزوج
بالزواج الجديد خلال سبعة أيام من تاريخ توثيق الزواج
وذلك بكتاب مسجل مقرون بعلم الوصول ان كانت الزوجة تقيم
فى مصر أو بالطريق الذى رسمه قانون المرافعات المدنية
والتجارية ان كانت تقيم فى الخارج .

الفصل الثالث

الأحكام القانونية للقيط والمفقود والتبني

اهتم المشرع في تونس بوضع القواعد القانونية المنظمة
لاحوال القيط والمفقود والتبني ونظمه تنظيما مفصلا . وسوف
نعرض في الصفحات التالية للأحكام القانونية الخاصة بالقيط والولاية
عليه والكفالة والتبني وفقا لقانون الاحوال الشخصية التونسي .
وأخيرا نعرض للنظام القانوني للمفقود في تونس ومصر على
التوالي .

أحكام اللقيط في القانون التونسي

حدد قانون الأحوال الشخصية التونسي الأحكام الخاصة باللقيط في النقاط التالية :

(١) من تكفل بلقيط واستأذن الحاكم وجبت عليه نفقته الى أن يصير قادرا على الكسب ما لم يكن لذلك اللقيط مال .

(٢) يبقى اللقيط بيد ملتقطه ولا يأخذه منه أحد الا اذا ظهر أبواه وحكم لهما بذلك .

(٣) ما يوجد من المتاع في حيازة اللقيط يبقى له .

(٤) اذا مات اللقيط من غير وارث رجعت مكاسبه الى خزينة الدولة - غير أنه يمكن للملتقط القيام بمطالبة الدولة بالنفقة على اللقيط في حدود المكاسب التي تحصل عليها اللقيط قبل وفاته .

(٥) أحكام الولاية العامة على الاطفال اللقطاء والمهملين ومنها الاتسي :

أ - منصرفو المستشفيات والمآوى ومعاهد الرضع ومديرو الإصلاحيات ومآوى الاطفال عندما يتعهدون بحفظهم .

ب - الولاية في جميع المور الاخرى .

(٢) للولى العمومى نفس الحقوق التى للولى الشرعى وعليه ما عليه من الواجبات .

وتكون الدولة أو البلدية أو المؤسسة العمومية حسب الحال مؤولة مدنيا عن أعمال الأطفال المشار اليهم بالفعل السابق .

أحكام الكفالة :

وضع القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٨ الاحكام الخاصة بالكفالة وبينها على النحو الآتى :

(١) الكفالة تعرف بأنها العقد الذى يقوم بمقتضاه شخص رشيد يتمتع بحقوقه المدنية أو هيئة بربر بكفالة طفل قاصر .

(٢) يبرم عقد الكفالة لدى عدلين بين الكفيل من جهة وبين أبوى المكفول أو أحدهما إذا كان الآخر ميتا أو مجهول أو عند الاقتضاء الولى العمومى أو من يمثله من جهة أخرى ويصادق حاكم الناحية على عقد الكفالة .

الافتضاء الولي العمومي أو من يمثله من جهة أخرى ويصادق
حاكم الناحية على عقد الكفالة .

(٣) يكون للكفيل والمكفول نفس الحقوق والواجبات المتمثلة بتنظيم
حضانة المغير والمبينة بقانون الأحوال الشخصية .

والكفيل علاوة على ذلك مسئول مدنيا على أعمال
مكفولة مثل أهويه .

(٤) يحتفظ المكفول بجميع حقوقه الناتجة عن نسبه وبالأخص لقبه
وحقوقه في الارث .

(٥) تنتهي الكفالة عند بلوغ المكفول سن الرشد ويمكن للمحكمة
الابتدائية بطلب من الكفيل أو من أولياء المكفول أو
من النيابة العمومية فسخ عقد الكفالة حسبما تقتضيه
مصلحة المكفول .

في تبني

وضع القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ٤ مارس ١٩٥٨
الاحكام الخاصة بالتبني وذلك على النحو الآتي :

(١) يجوز التبني حسب الشروط الآتية :

يجب أن يكون المتبني شخصا رشيدا ذكرا أو انثى
متزوجا متمتعا بحقوقه المدنية ذا أخلاق حميدة سليم العقل
والجسم وقادرا على القيام بشؤون المتبني .

ويمكن للحاكم إعفاء طالب التبني الذي فقد زوجه بالموت أو بالطلاق من شرط التزوج اذا اقتضت مصلحة الطفل ذلك .

وفي هذه الحالة للحاكم سماع كل من يرى فائدة فسي سماعه لتحقيق الظروف والاسباب التي تضمن مصلحة الطفل .

(٢) ينبغي أن يكون الفرق بين عمر المتبني وعمر المتبني خمس عشرة سنة على الأقل الا في الحالة التي يكون فيها المتبني ابن زوج المتبني .

وللتونس أن يتبنى أجنبيا .

(٣) يجب في جميع الحالات مصادقة زوج المتبني باستثناء الحالة التي يلحوق فيها لمن فقد زوجته بالسماح له بالتبني .

(٤) يجب أن يكون المتبني طفلا قاصرا ذكرا أو انثى .

(٥) يتم عقد التبني بحكم يصدره حاكم الناحية بمكتبه بحضور المتبني وزوجه أو عند الاقتضاء بحضور والدي المتبني أو من يمثل السلطة الادارية المتصدة بالولاية العمومية على الطفل الكفيل .

ويصدر حاكم الناحية حكمه بالتبني بعد التحقيق مسن توفر الشروط القانونية ومن مصادقة الحاضرين وحكمه بهذا يكون نهائيا .

ويحال مضمون الحكم بالتبني في ظرف ثلاثين يوما
الى ضابط الحالة المدنية الذي يقيدة مسترشدا ببيانات
شهادة ميلاد المتبنى .

(٦) يحمل المتبنى لقت المتبنى ويجوز أن يبدل اسمه وينهى على
ذلك بحكم التبني بطلب من المتبنى .

(٧) للمتبنى نفس الحقوق التي للابن الشرعي وعليه ما عليه مسن
الواجبات ، وللمتبنى ازايا المتبنى نفس الحقوق التي يقرها
القانون للابوين الشرعيين وعليه ما يفرضه من الواجبات
عليهما .

الا انه في الحالة التي يكون فيها اقارب المتبنى
معروفين تبقى موانع الزواج المنصوص عليها في قانسون
الاحوال الشخصية قائمة .

(٨) يمكن للمحكمة الابتدائية بطلب من وكيل الجمهورية أن تحكم
بنزع الحضانة من المتبنى واسنادها الى شفى آخر حسيما
تقتضيه مصلحة المتبنى وذلك أن اتضح أن المتبنى أخسل
بواجباته اخلافا فادحا .

أحكام المفقود وفقا للقانون التونسي

=====

يعتبر مفقودا كل من انقطع خبره ولا يمكن الكشف عنه حيا ،
وقد عين قانون الاحوال الشخصية الاحكام الخاصة بالمفقود وذلك
على النحو الآتى :

إذا فقد الشخص فى وقت الحرب أو فى حالات استثنائية
يغلب فيها الموت ، فان الحاكم يضرب أجلا ، لا يتجاوز العامين ،
للبحث عنه ثم يحكم بعد ذلك بفقدانه ، وإذا فقد الشخص فى غير
تلك الحالات ، فيفوض أمر المدة التى يحكم بموت المفقود بعدها
الى الحاكم بعد التحرى وبكل الطرق الموصلة .

(٨٠)

احكام المفقود

وفقا للقانون المصري

يحكم بموت المفقود الذى يغلب عليه الهلاك بعد أربع سنين
من تاريخ فقدته .

وأما فى جميع الاحوال الاخرى فيفوت أمر المدة التى يحكم
بموت المفقود بعدها الى القاضى وذلك كله بعد التحرى عنه
بجميع الطرق الممكنة الموصلة الى معرفة ان كان المفقود
حيا أو ميتا .

وبعد الحكم بموت المفقود تعتد زوجته مدة الوفاة وتقسم
تركته بين ورثته الموجودين وقت الحكم .

الفصل الرابع

جانب من ملامح دعم اسهامات المرأة في الحياة العامة

في مصر وتونس

تعد مصر وتونس من الدول المتقدمة في نظمها الاجتماعية الى حد كبير ومن مظاهر هذا التقدم اهتمامها بالمرأة وامرارها على دعم مسيرة النهوض بها حتى تشارك في تطوير الحياة العامة . ولقد تجلّى هذا الاهتمام بالمرأة والدعم لمجبرة تقدمها فيما أورده المشرع الدستوري في البلدين في تأكيد قاطع على اهمية مساواتها بالرجل ومنحها سائر حقوقها التي يفرضها كونها جزءا أصيلا في البناء والنسيج الوطني . كما ترجمت المبادئ الدستورية الى قواعد قانونية وقرارات ادارية تنظيمية دفعت بتواجد المرأة واسهاماتها في البلدين الى مصاف متقدمة وهو الامر الذي نعرض له في المبحثين التاليين :-

المبحث الأول : المرأة التونسية وفرص مشاركتها في الحياة

العامة .

المبحث الثاني : فرص مساهمة المرأة المصرية في الحياة العامة .

المبحث الأول

المرأة التونسية وفرص مشاركتها في الحياة العامة

لاحظنا من الاطلاع على النظام القانوني التونسي ان المرأة التونسية حظيت باهتمام كبير من المشرع التأسيسي فورد التأكيد على اهمية دورها في الميثاق الوطني . كما حظيت في القوانين العادية على مساحة واسعة من الاهتمام بدعم مساهمة المرأة التونسية في الحياة العامة بمناحيها السياسية حيث أكد على مبدأ مساواة المرأة بالرجل ، كما أكد على حقها في مباشرة الحقوق السياسية واخضعها حق الانتخاب وغيرها من الحقوق . وفي المجال الاجتماعي اهتم المشرع العادي بوضع مساحة واسعة من الضمانات القانونية للمرأة بغرض دعم استقرار الأسرة وفي المجال الاقتصادي كفل المشرع لها فرص العمل المناسبة ، وسوف نعرض للغوايط التشريعية الداعمة لفرص مشاركة المرأة التونسية في الحياة العامة على النحو التالي :-

في الميثاق الوطني

ان مجلة الأحوال الشخصية والقوانين المتممة لها جاءت بعد الاستقلال لتقرر جملة من الاجراءات أهمها منح تعدد الزوجات ومنح المرأة حقها في التزوج بدون ولي متى بلغت سن الرشد والمساواة بينها وبين الرجل في حق طلب الطلاق واجراءاته وهذه الإصلاحات تهدف الى تحرير المرأة والنهوض بها تحسيما لدموة مريقة وأصيله وفق رؤية تونسية تراعى واقع تطوير المجتمع التونسي .

التشريع التونسيانشاء كتابة دولة مكلفة بشؤون المرأة والأسرة :

العمل الأول من الأمر عدد ٢١٣٤ المؤرخ في ٧ ديسمبر ١٩٩٢ :

الضابط لمشمولات كتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلفة

بشؤون المرأة والأسرة .

تمارس كاتبة الدولة لدى الوزير الأول المكلفة بشؤون المرأة والأسرة المشمولات التالية :-

- المساهمة في وضع سياسة الحكومة فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة والأسرة .

- اقتراح مشاريع وبرامج تهدف الى ضمان ازدهار الأسرة واندماج أفضل للمرأة في مجهود التنمية وضبط الاجراءات الكفيلة بتحقيقها .

الانتخاب :

الفصل ٢ من المجلة الانتخابية المؤرخة في ٨ ابريل ١٩٦٩ :

" يتمتع بحق الانتخاب جميع التونسيين والتونسيات ... " .

الفصل ٢٠ من دستور ١ يونيو ١٩٥٩ :

" كل مواطن له صفة الناخب يمكن انتخابه لمجلس النواب .. "

الفصل ١١٢ من المجلة الانتخابية كما نقلت بالقانون الاساسي

عدد ١٤٤ المؤرخ في ٢٩ ديسمبر ١٩٨٨ :

" يمكن أن ينتخب بمفدة أعضاء بالمجلس البلدي كافسمة الناخبين بدائرة البلدية ... " .

الجنسية :

الفصل ٦ من مجلة الجنسية التونسية المؤرخة في ٢٨ فبراير ١٩٦٣

" يكون تونسيا ... من ولد من أم تونسية وأب مجهول أو لا جنسية له أو مجهول الجنسية ... " .

الفصل ١٣

" تصبح تونسية منذ تاريخ عقد زواجها المرأة الأجنبية التي تتزوج بتونس إذا كان لها تونسية الوطني يجردها من جنسيتها الأصلية متى تزوجت بأجنبي " .

التعليم :

الفصل ٤ من القانون عدد ٦٥ المؤرخ في ٢٩ يوليو ١٩٩١

المتعلق بالنظام التربوي : " تضمن الدولة مجانا لكل الذين هم في سن الدراسة الحق في التكوين المدرسي وتوفر لجميع التلاميذ أكثر ما يمكن من الفرص المتكافئة للتمتع بذلك الحق ... " .

الفصل ٧ :

" التعليم الأساسي اجباري من سن السادسة الى سن السادسة عشر بالنسبة الى كل تلميذ ... " .

الفصل ١١ :

"التعليم القانوني مفتوح لكل حاملي " شهادة ختم التعليم
الأساسي ... " .

الفصل ٤ من القانون عدد ٧٠ المؤرخ في ٢٨ يوليو ١٩٨٩ :

المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي :

" التعليم العالي مجاني وهو مفتوح للمتحصليين على مستوى
بكالوريا التعليم الثانوي ... " .

الممّسل :الفصل ١١

من الاتفاقية المشتركة الاطارية المصادق عليها بقرار من
وزير الشؤون الاجتماعية المؤرخ في ٢٩ مايو ١٩٧٣ : " تنطبق
هذه الاتفاقية بدون تمييز بين العملة من هذا الجنس أو ذاك .
فالشابات من البناء والنسوة المتوفرة فيهن الشروط المطلوبة يمكن
لهن ، بنفس الوجه المتبع بالنسبة للشبان والرجال ، الحصول على
كافة الوظائف ، بدون تمييز في الترسيم أو الأجر المقابل " .

الفصل ٤٨ من القانون عدد ١١٢ المؤرخ في ١٢ ديسمبر ١٩٨٣ :

" يتعلق بضغط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات
العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الإدارية :

تنتفع الموظفات بعد الادلاء بشهادة طبية بعطلة ولادة مدتها شهران مع استحقاق كامل المرتب ويمكن الجمع بين هذه العطلتين وعطلة الاستراحة .

الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

الفصل الأول من القانون عدد ٣٢ المؤرخ في ٣ مايو ١٩٨٨ :

المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية : " لا يجوز لأي حزب سياسي أن يستند أساس في مستوى مبادئه أو أهدافه أو نشاطه أو برامج على دين أو لغة أو عنصر أو جنس أو جهة " .

الفصل ٢ من المحلة التجارية المؤرخة في ٥ أكتوبر ١٩٥٩ :

" يعد تاجرا كل شخص اتخذ له حرفة من تعاطى أعمال الانتاج أو التداول أو المغاربة أو التوسط ... " .

المرأة الريفية :

المخطط الثامن المصادق عليه بالقانون عدد ٥٧ المؤرخ في ٤ يوليو

: ١٩٩٢

" ستميز الخماسية القادمة بانطلاق عدة مشاريع خصوصية مندمجة تهدف الى تحسين ظروف عيش المرأة الريفية وتوفير المرافق الضرورية لها ... سيقع التركيز بالخصوص على دعم دور المرأة في

عمليات الانتاج وتسيير الفيعات الفلاحية ... الى جانب تشجيع
كل أشكال التنظيمات النسائية الريفية ... " .

المساواة أمام القانون :

الفصل ٦ من دستور غزة يونيو ١٩٥٩ :

" كل المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات وهم سواء
أمام القانون " .

الأهلية القانونية :

الفصل ٣ من مجلة الالتزامات والعقود المؤرخة في ١٥ ديسمبر ١٩٥٦

" كل شخص أهل للالتزام ما لم يصرح القانون بخلافه " .

الفصل ٧ من مجلة الالتزامات والعقود كما نصح بالأمر المؤرخ في

٣ أغسطس ١٩٥٦ :

" كل انسان ذكر كان أو أنثى تجاوز عمره عشرين سنة
كاملة يعتبر رشيدا بمقتضى هذا القانون " .

الزواج والعلاقة الأسرية :

الفصل ٣ من مجلة الأحوال الشخصية المؤرخة في ١٣ أغسطس ١٩٥٦

" لا ينمقد الزواج الا برضا الزوجين " .

الفصل ٦ :

" زواج الرجل أو المرأة الذين لم يبلغوا سن الرشد القانوني يتوقف على موافقة الولي ... " .

الفصل ٢٤ :

" لا ولاية للزوج على أموال زوجته الخاصة بها " .

الفصل ٣١ :

" يحكم بالطلاق بناءً على طلب أحد الزوجين " .

الفصل ٥٧ :

" الحضانة من حقوق الأبوين ما دامت الزوجية مستمرة
بينهما " .

الفصل ٩ من القانون عدد ٢٧ المؤرخ في ٤ مارس ١٩٥٨ :

المتعلق بالولاية العمومية والكفالة والتبني :

" ينبغي أن يكون المتبني شخصاً رشيداً أو ذكراً أو أنثى متزوجاً متمتعاً بحقوقه ... " .

المبحث الثانىفرض مساهمة المرأة المصريةفى الحياة العامة

عنى المشرع الدستور المصرى بالمرأة المصرية وانزلها المكان الذى يليق بها باعتبارها حجر الزاوية فى بناء الأسرة والمجتمع واتاح لها الفرصة كاملة لكى تشارك وتساهم فى بناء الوطن ودفع عملية تقدمه ورفع معدلات تنميته البشرية والاقتصادية .

ويبدو اهتمام الشارع الدستورى المصرى بالمرأة فى أكثر من موقع وبنصوص صريحة وواضحة . فقد أكد الدستور كقاعدة عامة فى المادة ١٠ على حماية الدولة للأومة والطفولة ورعايتها للنشء والشباب وتوفير الظروف المناسبة لهم لتنمية ملكاتهم . كما أكد الدستور فى المادة ١١ على ضرورة قيام الدولة بالتوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملا فى المجتمع ومساواتها التامة بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية مع مراعاة أحكام الشريعة الاسلامية باعتبارها المصدر الرئيسى للتشريع والاطار العام للقيم والاخلاق فى المجتمع .

كما عنى الدستور بالمرأة أيضا عندما شدد على أن الأسرة هى أساس المجتمع . وان الأسرة يجب أن يكون قوامها الديمن والاخلاق والوطنية . وأكد الدستور حرص الدولة على الحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية بقيمتها وتقاليدها مع تأكيد هذا

الطابع وتنميته في العلاقات داخل المجتمع المعري .

وقد حرص الدستور المعري على مبدأ مساواة المرأة في تقلد الوظائف العامة وإتاحة فرص المساهمة لها في تطوير الحياة العامة عندما أكد على أن المجتمع يقوم على التضامن الاجتماعي وأن تكافؤ الفرص مبدأ مكفول لجميع المواطنين دون تمييز . كما جاء ذات التأكيد الدستوري في المادة ١٤ عندما نص على أن الوظائف العامة حق للمواطنين وأن الدولة تكفل نظام هذا الحق .

وقد ترجم المشرع المعري هذه المبادئ الدستورية ووضع موضع التنفيذ في الكثير من التشريعات التي أصدرها ، ففي المجال السياسي حرص المشرع على دعم مشاركة المرأة في مجال النشاط السياسي بدعم تواجدتها داخل الأحزاب السياسية والبرلمان ومنحها حق الانتخاب والترشيح وعموما منحها سائر الحقوق السياسية التي أتاحت لها تقلد سائر الوظائف العامة دون قيد أو سقف .

كما دعمت الدولة تواجد المرأة في مجالات التشغيل المختلفة وأتاحت لها فرصا عالية في الارتفاع بمستوى حياتها المعادية وكسرت حقها في ذمة مالية مستقلة عن زوجها عملا بأحكام الشريعة الفراء .

ويمكن أن نعرض لجانب من الاهتمام الذي نالته المرأة في مصر من خلال استعراض مساهمات الرعاية المكفولة للطفولة والأسرة

ومن خلال التوسع في انشاء مراكز تنظيم الأسرة ودور المغتربين والمغتربات . ودعم مشروع الراشحات الريفيات الى جانب التوسع في تدريب المرأة الريفية وتطوير دور المرأة في انتاج الغذاء ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالي :-

- ١- انشاء حدائق ومكتبات للأطفال .
 - ٢- انشاء مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية وهي مؤسسات اجتماعية تستهدف دعم كيان الأسرة والعمل على حل المشكلات الأسرية والتوعية بأهمية الأسرة واستقرارها .
 - ٣- التوسع في انشاء مشروعات الأسر المنتجة .
 - ٤- تنفيذ مشروع تدريب المرأة الريفية على مهارات الحياة الأساسية والمدرسة للدخل .
 - ٥- تطوير مشروع دور المرأة في انتاج الغذاء .
 - ٦- دعم مشروع الراشحات الريفيات على مستوى الجمهورية حيث بلغ عددهن عام ١٩٩٠ (١٥٧٢) رائدة .
- وهذا الدعم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة يسمح بدعم مستواها العلمى والثقافى فى اطار الاحترام التام للقيم الاخلاقية والدينية وقيم النظام العام .

خاتمة

نأمل بهذه الدراسة المتواضعة أن تكون قد وفقنا في تقديم مساحة معارفية مرغوبة للقارئ العربي . وننوه الى أن الدراسة جاءت قانونية خالصة لنظام الأحوال الشخصية القائم فعلا فى مصر وتونس حتى يتسنى للمواطن العربى أن يتعرف على ملامح وأبعاد الأطر القانونية الحاكمة لجانب مهم من العلاقات الفردية والاجتماعية فى الاقطار العربية .

ولعلنا بهذا العمل نكون من جانب آخر قد وفقنا فى العرض بأمانة لأحد مفردات المنظومة الثقافية العربية . ونعتقد أن الاهتمام بهذه الدراسات يؤثر بطريقة مباشرة على التنمية البشرية ويدعم الدراسات السكانية أيضا والتي صارت من الدراسات المؤثرة فى مسارات التنمية الاقتصادية فى عالمنا الراهن .

أخيرا نؤكد أننا ان كنا قد وفقنا فهو فضل من الله وان أخطأنا فان الكمال لله وحده .

والله ولى التوفيق

ملحق

اتفاقية القضاء على

جميع أشكال التمييز

ضد المرأة

الجزء الأولالمادة ١

لأغراض هذه الاتفاقية يعنى مصطلح " التمييز ضد المرأة " أى تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من أشاره أو اغراضه النيل من الاعتراف للمرأة ، على أساس تساوى الرجل والمرأة بحقوق الانسان والحريات الأساسية فسى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو فى أى ميدان آخر ، أو ابطال الاعتراف للمرأة بهذه الحقوق أو تمتصها بها وممارستها لها بغض النظر عن حالتها الزوجية .

المادة ٥

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة ، لتحقيق ما يلى :-

أ) تعديل الانماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة ، بهدف تحقيق القضاء على التجهيزات والعادات العنصرية

وكل الممارسات الأخرى القائمة على فكرة دونية أو تفوق أحسد الجنسين ، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة .

ب) كفالة أن تتضمن التربية الاسرية تفهما سليما للأمم بومفها وظيفة اجتماعية والاعتراف بالمسؤولية المشتركة لكل من الرجال والنساء في تنشئة أطفالهم وتطورهم ، على أن يكون مفهوما أن مصلحة الاطفال هي الاعتبار الأساسى في جميع الحالات .

الجزء الثانى

المادة ٧

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد وبوجه خاص تكفل للمرأة ، على قدم المساواة مع الرجل ، الحق في :-

أ) التمثيل في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة ، وأهلية الانتخاب لجميع الهيئات التى ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام .

المادة ٨

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفـل للمرأة ، على قدم المساواة مع الرجل ودون أى تمييز ، فرصة تمثيل حكومتها على المستوى الدولى والاشتراك فى أعمال المنظمات الدولية .

المادة ٩

أ) تمنح الدول الأطراف المرأة حقاً مساوياً لحق الرجل في اكتساب جنسيتها أو الاحتفاظ بها أو تغييرها وتضمن بوجبه خاص ألا يترتب على الزواج من أجنبي أو تغيير جنسية الزوج أثناء الزواج ، أن تتغير تلقائياً جنسية الزوجة ، أو أن تصبح بلا جنسية أو أن تفرض عليها جنسية الزوج .

الجزء الثالثالمادة ١٠

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير للقضاء على التمييز ضد المرأة لكي تكفل للمرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في ميدان التعليم .

المادة ١١

- ١- تتخذ الدول الأطراف جميع ما يقتضيه الحال اتخاذ من تدابير للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل لكي تكفل لها ، على أساس تساوى الرجل والمرأة ، نفس الحقوق .
- ٢- ضمان حقها الفعلي في العمل ومنع التمييز ضدها بسبب الزواج أو الأمومة .

٣- ادخال نظام اجازة الامومة مدفوعة الاجر أو مسع
التمتع بمزايا اجتماعية دون أن تفقد المرأة الوظيفة التى
تشغلها أو أقدميتها أو العلاوات الاجتماعية .

المادة ١٢

١- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء
على التمييز ضد المرأة فى ميدان الرعاية الصحية من أجل أن
تضمن لها ، على أساس تساوى الرجل والمرأة ، الحصول على
خدمات الرعاية الصحية ، بما فى ذلك الخدمات المتعلقة بتخطيط
الأسرة .

المادة ١٣

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على
التمييز ضد المرأة فى المجالات الأخرى للحياة الاقتصادية والاجتماعية
لكى تكفل لها ، على أساس تساوى الرجل والمرأة ، نفس الحقوق .

المادة ١٤

١- تقع الدول الأطراف فى اعتبارها المشاكل الخاصة التى
تواجهها المرأة الريفية ، والأدوار الهامة التى تؤديها فى
تأمين أسباب البقاء اقتصاديا لأسرتها ، بما فى ذلك عملها
فى قطاعات الاقتصاد غير النقدية ، وتتخذ جميع التدابير
المناسبة لضمان تطبيق أحكام هذه الاتفاقية على المرأة فى
المناطق الريفية .

٢- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء
على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية لكن تكفل لها ، على
أساس التساوى مع الرجل ، المشاركة في التنمية الريفية والاستفادة
منها .

الجزء الرابع

المادة ١٥

١- تمنح الدول الأطراف المرأة المساواة مع الرجل أمام
القانون .

٢- تمنح الدول الأطراف المرأة في الشؤون المدنية ، أهلية
قانونية ماثلة لأهلية الرجل ، ونفس فرص ممارسة تلك الأهلية .
وتكفل للمرأة ، بوجه خاص ، حقوقا مساوية لحقوق الرجل في
إبرام العقود وإدارة الممتلكات ، وتعاملها على قدم المساواة
في جميع مراحل الاجراءات المتبعة في المحاكم والهيئات القضائية .

٣- توافق الدول الأطراف على اعتبار جميع العقود وسائر
أنواع المكوك الخاصة التي لها أثر قانوني يستهدف تقييد الأهلية
القانونية للمرأة باطلة ولاغية .

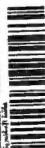
المادة ١٦

١- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء
على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات
الأسرية .

المادة ١٨

١- تتعهد الدول الأطراف بأن تقدم الى الأمين العام للأمم المتحدة للنظر من قبل اللجنة ، تقريراً عما اتخذته من تدابير تشريعية وقضائية وإدارية وغيرها من أجل انفساد أحكام هذه الاتفاقية ، وعن التقدم المحرز في هذا المدد .

Библиотека Александрина



0225494